

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة الجزائر 03 السلطان إبراهيم شيبوط**

**كــلية العــلــوم الاقتــصــاديــة والتــجـاريـة وعــلــوم الـتســيير**

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر**

**فرع: علوم مالية ومحاسبةتخصص: محاسبة وتدقيق**

**تحت عنوان :**

**تقييم منهجية التدقيق في مؤسسة التأمين**

**(دراسة تطبيقية لشركة ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين)**



**من إعداد الطالبتان: تحت إشراف الأستاذ:**

* بريخ لينة ياسمين - د. بركات أحمد
* تباني أميرة

**السنة الجامعية**: 2019/2020

**إهداء**

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا يطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى والدي العزيز **أكلي**.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى القلب الدافئ و الصدر الرحيم إلى من فارق النوم جفونها لتراعني وحرمت نفسها لترضيني إلى من رسمت شعار النجاح على قلبي أمي الحبيبة.

إلى أختي الصغيرة **ناريمان**هذه الإنسانة التي تعتبر جزءاً من الروح، وهي قطعة من القلب، وهي البسمة والنبض.

إلى إخواني مسندي في الحياة **أنيس و جليل** .

إلي **أميرة و ياسمين و مريم و لطيفة**فخر بكم دائماأتباهى بجمال قلوبكموأحب تميز أرواحكمنعمة انتم في حياتيأخوات لم تلدهن أميوصديقات في صحبتهم يكون للوقت طعمأخر بحجم كل الأشياء الجميلة في الدنياأحبكم

إلى ألطف و أحن صديقة رفيقة دربي في هذه المذكرة **أميرة**

إليكم تحلو بالوفاء وتميزوا بالعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي أحبكم جميعا **لينة ياسمين**

حفظكم الله ورعاكم.

**إهداء**

اللهم ان اعوذ بك من علم لا ينفع وعمل لا يرفع وقلب لا يخشع ودعاء لا يسمع

مرَّت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطَّاها بثبات بفضل من

الله ومنِّه.

اهدي عملي المتواضع:

الي صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العاليوالدي الحبيب **رشيد**، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،وراعتني حتى صرت كبيرًاأمي الغالية **فوزية**، طيَّب الله ثراها.

إلى أختي الصغيرة **ليندة** هذه الإنسانة التي تعتبر جزءاً من الروح، وهي قطعة من القلب، وهي البسمة والنبض.

إلى إخواني سندي في الحياة **امين وعبد الحق**

إلى**لينة وياسمين ومريم** فخر بكم دائما أتباهى بجمال قلوبكم وأحب تميز أرواحكم نعمة أنتم في حياتي أخوات لم تلدهن أمي وصديقات في صحبتهم يكون للوقت طعم أخر بحجم كل الأشياء الجميلة في الدنيا أحبكم

إلى ألطف وأحن صديقة رفيقة دربي في هذه المذكرة **لينة**

**أميرة**

**شكر و عرفان**

**اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك الكريم وسلطانك العظيم، لك الشكر يا رب أولا وأخيرا على ما أنعمته علينا من قوة وصبر وعزيمة لانجاز هذا البحث.**

**نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأولياء الكرماء**

الشكر الخالص إلى أستاذنا المشرف الدكتور **طارق بلمهدي**الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداتهوتوجيهاته الهامة

إلى كل الأساتذة الذين رافقونا خلال المشوار الدراسي.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

إلى من أحبهم قلبنا ولم يكتبهم قلمنا.

أكيد لا ننسى أن نتقدم بالشكر للذين كان لهم الفضل في تزويدنا بمعلومات الدراسة الميدانية

الأستاذ **ميلة عبد الرحمان**

الإهداء........................................................................................................

شكر و عرفان .................................................................................................

فهرس المحتويات...............................................................................................I

الملخص........................................................................................................

قائمة الجداول..................................................................................................IV

قائمة الإشكال ..................................................................................................V

قائمة الملاحق..................................................................................................VI

المقدمة العامة....................................................................................................أ

|  |  |
| --- | --- |
| **1** | **الفصل الأول: المؤسسة الاقتصادية والتامين** |
|  |  |
| 2 | تمهيد |
| 3 | المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية |
| 3 | المطلب الأول : عموميات حول المؤسسة الاقتصادية |
| 10 | المطلب الثاني : تصنيفات المؤسسة الاقتصادية |
| 19 | المبحث الثاني : عموميات حول التامين |
| 19 | المطلب الأول : ماهية التامين |
| 28 | المطلب الثاني : الدور الاقتصادي للتامين |
| 29 | المطلب الثالث : تطور سوق التامين في الجزائر |
| 32 | خلاصة الفصل |
|  |  |
| **34** | **الفصل الثاني : جانب النظري للتدقيق و المدقق** |
| 35 | تمهيد |
| 36 | المبحث الأول : جانب للتدقيق |
| 36 | الطلب الأول : مدخل مفاهيمي للتدقيق |
| 39 | المطلب الثاني : انواع التدقيق |
| 49 | المطلب الثالث : اهمية واهداف التدقيق |
| 52 | المبحث الثاني : جانب المدقق |
| 52 | المطلب الأول : تعريف المدقق |
| 54 | المطلب الثاني : الفرق بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي |
| 55 | المطلب الثالث : علاقة المدقق بمجلس الإدارة |
| 57 | خلاصة الفصل |
| **59** | **الفصل الثالث : تقييم منهجية التدقيق في مؤسسة التامين ( دراسة تطبيقية لشركة ترست الجزائر للتامين وإعادة التامين )** |
| 59 | تمهيد |
| 59 | المبحث الاول : بطاقة تعريفية عن شركة ترست |
| 59 | المطلب الأول : نشاة الشركة |
| 63 | المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة |
| 64 | المبحث الثاني : التدقيق الخارجي في مؤسسة ترست للتامين و إعادة التامين |
| 64 | المطلب الأول : : التدقيق الخارجي في مؤسسة ترست للتامين و إعادة التامين |
| 68 | المطلب الثاني : أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في مؤسسة ترست للتامين و إعادة التامين |
| 82 | المبحث الثالث : تقييم أسلوب التدقيق المعتمد في الشركة |
| 82 | المطلب الأول : ايجابيات الأسلوب المعتمد للتدقيق داخل المؤسسة ترست للتامين و إعادة التامين |
| 92 | المطلب الثاني : سلبيات الأسلوب المعتمد للتدقيق داخل المؤسسة ترست للتامين و إعادة التامين |
| 93 | المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضيات |
| 94 | خلاصة الفصل |
| 95 | الخاتمة العامة |
|  | قائمة الملاحق |
|  | قائمة المراجع |

**قائمة الجداول:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الصفحة** | **العنوان** | **رقم الجدول** |
| **36**  **48**  76  78 | **المراحل التاريخية التي مر بها التدقيق**  **معايير التدقيق المتعارف عليها**  **تقرير عن النتائج**  **سجل المخاطر** | **1**  **2**  **3**  **4** |

**قائمة الأشكال :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الصفحة** | **عنوان** | **رقم الشكل** |
| **63**  **78** | **الهيكل التنظيمي لشركة ترست للتأمينات**  **إصلاح المخاطر حسب الهيكل** | **1**  **2** |

**قائمة الملاحق :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الصفحة** | **عنوان** | **رقم الملحق** |
| **101-103**  **104**  **105** | **ملخص حول الملاحظات التي يضعها المدقق**  **مثال عن تقرير المدقق الداخلي**  **الهيكل التنظيمي لمؤسسة ترست الجزائر للتأمين** | **1**  **2**  **3** |

**المقدمة :**

تعتبر وظيفة التدقيق من الوظائف الهامة داخل الشركات، نظار للتوسع الكبير لحجم الأعمال والتطورات الكبيرة التي تحدث في المجالات الإدارية والمالية، وزيادة حدة المنافسة بين الشركات الاقتصادية كما هو الحال في شركات التأمين، باعتبارها أحد المكونات الرئيسية لأي نظام اقتصادي في العالم.

تطور التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حيث أصبح من الصناعات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لدول العالم التي تفطنت للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين، فقد عملت على تشجيعه وتطويره بكافة الوسائل.

الجزائر شأنها شأن تلك الدول التي عرفت تطوارت عديدة في مجال التأمين، منذ الوجود الفرنسي، وغداة الاستقلال واصلت الجزائر العمل بهذه التنظيمات إلا أن هذا لم يمنعها من اتخاذ بعض الإجراءاتللسيطرة على هذا القطاع حيث أصبحت شركات التأمين في الجزائر تنفذ عقود التأمين و إعادة التأمين لمواجهة الأخطار التي تحدث مستقبلا، وأصبحت تضم شركات عمومية وأخرى خاصة يسودها جو المنافسة وتحقيق الربح.

**الإشكالية**:

تتزايد أهمية التدقيق في شركات التأمين في الجزائر لما لها من أثر على سير العمل للوصول إلى أهدافها، ولعل من بين الأسئلة التي تطرح بحدة في هذا السياق هي تلك الأسئلة التي ترتبط بالأسلوب المعتمد في ممارسة التدقيق الداخلي و الخارجي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بصفة عامة، وشركات التأمين في الجزائر بصفة خاصة بناء عليه، يمكن طرح الإشكالية التالية:

**كيف تقيم منهجية التدقيق المتبعة في مؤسسة التأمين ؟**

**الأسئلة الفرعية:**

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

* ما هو دور و أهمية التدقيق الخارجي ؟
* ما هي المراحل المتبعة لتدقيق الداخلي؟
* ما هي ايجابيات وسلبيات أسلوب التدقيق المتبع لتدقيق في الشركة؟

**الفرضية الرئيسية:**

الوصول إلى إجابة عن التساؤل الجوهري للدارسة وكذا التساؤلات الفرعية يدفعنا إلى صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

**يمتاز أسلوب التدقيق في الشركة بإيجابيات كثيرة تسمح له بالمساهمة في اكتشاف أخطاء التسيير ومعالجتها.**

**الفرضيات الفرعية:**

لعل تحقق الفرضية الرئيسية للدارسة يرتبط بتحقق مجموعة من الفرضيات الفرعية التي نوجزها كما يلي:

* يمتاز أسلوب التدقيق المعتمد بإيجابيات كثيرة تمكن من مراقبة جميع القطاعات
* يمتاز أسلوب العمل الميداني لمهمة التدقيق الداخلي بإيجابيات كثيرة تمكن من اكتشاف الأخطاء والتجاوزات كما يسمح أسلوب إعداد التقرير ومتابعة التوصيات الخاصة بالتدقيق بالحوصلة الجيدة
* للمدقق حقوق يتمتع بها و كذلك على واجبات التي يجب الالتزام بها بحيث يقوم المدقق بجمع الأدلة الكافية لاستبيان وتوضيح النتائج والقرارات التي تخص حالة المؤسسة

**أهداف الدارسة:**

1. معرفة التطور التاريخي للتدقيق الداخلي و الخارجي .
2. التعرف على التدقيق وأنواعه .
3. الإطلاع على واقع التأمين بشكل عام، وشركات التأمين بشكل خاص.
4. إبراز المراحل و الأساليب المعتمدة للتدقيق في شركات التأمين وتحديد إيجابياته وسلبياته.
5. التعرف على التدقيق وأنواعه.

**أهمية البحث:**

تتمثل أهمية هذه الدارسة في تقييم أسلوب التدقيق في شركة ترست الجزائر لتأمين و إعادة التأمين ، من أجل الوقوف على مدى مساهمته في القضاء على نقاط الضعف والمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذه الشركة.

**منهج الدارسة:**

بهدف معالجة موضوع الدارسة اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لعرض المفاهيم المتعلقة بالتدقيق وشركات التأمين، إضافة إلى المنهج التاريخي الذي سمح لنا بالتعمق في التطور التاريخي للتدقيق والتطور التاريخي للتأمين في الجزائر.

وفي العمل الميداني، قمنا بدارسة حالة شركة ترست الجزائر لتأمين و إعادة التأمين من أجل التعمق في مختلف جوانب الموضوع من خلال الزيارات الميدانية للشركة محل الدارسة.

**أسباب إختيار الموضوع:** .

* الرغبة الشخصية في دارسة مثل هذه المواضيع.
* محاولة منا الوقوف على إيجابيات وسلبيات التدقيق للمساهمة في معالجة الفضائح التي مستكبرى الشركات في الجزائر.
* معرفة المراحل المتبعة لتدقيق في شركات التامين في الجزائر
* يتماشى واختصاصنا المتمثل في محاسبة و تدقيق
* تزويد مكتبة الكلية بمثل هذه البحوث

**حدود الدارسة:**

**الإطار المكاني:** الشركة الوطنية للتأمينات.

**الإطار الزماني:** يمتد بين الفترة المحصورة من شهر ديسمبر 2019ألى غاية بداية شهر جوان 2020.

**هيكل الدارسة :**

من أجل تحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول، فصلين في الجانب النظري وفصل في الجانب التطبيقي على النحو التالي:

**الفصل الأول :**

تطرقنا فيه الىمفاهيم المؤسسة الاقتصادية و التأمين وذلك من خلال ابارز تطورات التاريخية للمؤسسات الاقتصادية ومفهومها وأهدافها وأهميتها، ونظرة أخرى عن شركات التأمين وذلك بذكر مفهومها ومميزاتهاوأنواعهاالتطور التاريخي للتأمين في الجزائر، وكذا شركات التأمين والهيئات المشرفة عليها

**الفصل الثاني:**

في هذا الفصل تناولنا الإطار النظري للتدقيق بتفصيل وذلك بنظرة حول التدقيق من خلال ابارز تطوره التاريخي ومفهومه وأهدافه وأهميته وأنواعه و مراحله كما تكلمنا عن معايير التدقيق في الجزائر

**الفصل الثالث :**

في هذا الفصل قمنا بدارسة حالة فيشركة ترست الجزائر لتأمين و إعادة التأمين حيث عرفنا ، بالشركة محل الدارسة، وأبرزنا أسلوب التدقيق المعتمد على مستواها وهذا من أجل الوقوف على إيجابيات وسلبياته.

**صعوبات البحث :**

لقد واجهنا خلال إعداد هذا البحث عدة صعوبات ناتجة أساسا عن طبيعة الموضوع حيث لم نجد مراجع تخص التدقيق في شركات التأمين في الجزائر، كما لم نتمكن من الحصول على بعض المعلومات الخاصة بشركة ترست الجزائر لتأمين و إعادة التأمين.

بالإضافة بعض الصعوبات التي واجهتنا في ترجمة بعض المراجع والمعطيات من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية.

زيادة على ذالك البلاء الذي أصاب العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة المسمى ب **فيروسكورونا «  COVID 19»**الذي أدى إلى غلق جميع المؤسسات و المكتبات و هذا ما صعب علينا العثور على المراجع و المعلومات الخاصة بالمؤسسة

**الفصلالأول**

**المؤسسة الاقتصادية**

**والتأمين**

**: تمهيد**

**شهد نشاط التأمين تطورا هاما و انتشارا واسعا في السنوات ألأخيرة و أصبح من بين أهم النشاطات التي تدعم النشاط الاقتصادي للدول و بإدراك الدول لمدى أهمية التأمين في النشاط الاقتصادي استدعى الأمر إنشاء شركات تأمين تقوم بعدة أدوار من خلالها يتم حماية ممتلكات الأفراد و المؤسسات من المخاطر**

**سنتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية للمؤسسة الاقتصادية بصفة شاملة وبعد ذالك سنتحدث على التأمين بصفة مفصلة**

ﺍﻟﻤﺒﺤﺙ ﺍﻷﻭل: ﻤﺎﻫﻴﺔ ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺔ الاقتصادية**-**

**المبحث الثاني : عموميات حول التأمين -**

**ﺍﻟﻤﺒﺤﺙ ﺍﻷﻭل: ﻤﺎﻫﻴﺔ ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺔ الاقتصادية**

ﺘﻌﺘﺒﺭﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺔﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔﺍﻟﻨﻭﺍﺓﺍﻷﺴﺎﺴﻴﺔوالمحوراﻷﺴﺎﺴﻲﺍﻟﺫﻱﻴﺩﻭﺭﺤﻭﻟﻪﺃﻱﺍﻗﺘﺼﺎﺩﺤﻴﺙﺘﻌﻤلﻤﻥﺨﻼلﻭﻅﺎﺌﻔﻬﺎﺍﻟﻤﺨﺘﻠﻔﺔﺇﻟﻰﺒﻠﻭﻍﻭﺘﺤﻘﻴﻕﺃﻫﺩﺍﻑﺍﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔﻭﺍﺠﺘﻤﺎﻋﻴﺔﻤﺘﻌﺩﺩﺓ.

**ﺍﻟﻤﻁﻠﺏ ﺍﻷﻭل: عموميات حول ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺔ الاقتصادية**

**الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية**

إن عملية إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة، فقد تعددت وتباينت أراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عدم الوقوف على تعريف موحد للمؤسسة الاقتصادية أهمها :[[1]](#footnote-2)

-التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها، وخاصة في هذا القرن.

-تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات.

-اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية، حيث أدى ذلك إلى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين، وعليه إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة.

ومن هنا جاءت تعاريف شاملة تشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف.

وفيما يلي ندرج بعض التعاريف الشاملة الخاصة بها :

- تعرف على أنها{اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخريين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد. وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل فيالطرق و الكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى}

-وتعرف كذلك على أنها{ شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديمخدمات متنوعة}

- كما تعرف « أنها مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية ( طبيعية كانت أو مادية أو غيرها ) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع[[2]](#footnote-3)

**الفرع الثاني:أهداف المؤسسة الاقتصادية**

إن أصحاب المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية منها أو خاصة، يسعون وراء إنشائهم للمؤسسة، إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تختلف وتتعدد، باختلاف أصحاب وطبيعة وميدان نشاط المؤسسات، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

**-1الأهداف الاقتصادية**

**1-1 تحقيق الربح:**يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لوجود المؤسسة لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدراتها الإنتاجية و تطويرها أو على الأقل الحفاظ عليها وبالتالي الصمود أمام منافسة المؤسسات الأخرى و الاستمرار في الوجود.**[[3]](#footnote-4)**

**1-2عقلنة الإنتاج[[4]](#footnote-5) :**أي الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج و رفع إنتاجياتها من خلال التخطيط المحكم و الدقيق للإنتاج و التوزيع ثم مراقبة تنفيذ الخطط و البرنامج و ذلك بهدف تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية و المالية و الإفلاس في آخر المطاف نتيجة لسوء استعمال عوامل الإنتاج.

**3-1تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع:** وهذا من خلال تحقيق كامل عناصر الإنتاج لتلبية الحاجات المتزايدة، ويجب أن يحقق الإنتاج مايلي :

- مستوى عالي من المرونة؛

- أن يتم الإنتاج في وقته المحدد دون تقديم أو تأخير؛

أن يتم تسليمه لطالبيه في الوقت المحدد.

**-2الأهداف الاجتماعية**

**2-1ضمان مستوى مقبول من الأجور[[5]](#footnote-6):**يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، إذ يعتبر العمال العنصر الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الاقتصادي ومستوى المعيشي**.**

**2-2 تحسين مستوى معيشة العمال:** إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتوجات جديدة بإضافة إلى التطور الحضاري لهم

**2-3توفير تأمينات ومرافق للعمال :**تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم... الخ

**2-4 تأهيل العمال:**حيث يتم تدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين وتدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال.

**-3الأهداف التكنولوجية**

من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة :[[6]](#footnote-7)

-**البحث و التنمية :** حيث مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، تؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة.

-كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من مؤسسات البحث العلمي، والجامعات والمؤسسات الاقتصادية. ثانيا: وظائف المؤسسة الاقتصادية

**الفرع الثالث :وظائف المؤسسة الاقتصاديّة**

للمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي[[7]](#footnote-8)

**1-الوظيفة المالية:**تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة، فالمؤسسة لا تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق... دون توفر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الإنفاق.

وتعرف الوظيفة المالية على أنها مجموعة من المهام والعمليات، التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية

**2- وظيفة التموين:**التموين كمجموعة من مهام والعمليات، يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليا من [[8]](#footnote-9)خارج المؤسسة، بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة . ومن هذا التعريف يتضح لنا أن وظيفة التموين تنقسم إلى مهمتين فرعيتين: مهمة الشراء ومهمة التخزين.

1. **مهمة الشراء**:هي مجموعة من الأنشطة التي تختص بتوفير مستلزمات النشاط من خارج المؤسسة بالكمية والجودة والأسعار المناسبة، وفي التوقيت ومن المصدر المناسبين
2. **مهمة التخزين :**هي مجموعة من الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة على أساس أنظمة محكمة، ووفق صيغ معينة وعبر أجهزة مختصة، لتأمين الإمداد المستمر بالمستلزمات السلعية لعمليات التشغيل في الزمن المحدد وبالكميات والنوعية المطلوبتين.
3. **وظيفة الإنتاج:**يعتبر الإنتاج الوظيفة الأساسية للمؤسسات الإنتاجية فهو المبرر لوجودها و الحافز على استمرارها و بقاءها كون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية و بالتالي فإنه يستمر ما دامت الحاجة الإنسانية قائمة. ويمكن تعريفها بأنها "عملية إنتاج المنفعة أو المنافع التي يقام العمل من أجل خلقها وبيعها كوسيلة لتحقيقالربح".[[9]](#footnote-10)
4. **وظيفة التسويق**:يعد التسويق من المفاهيم التي استقطبت انتباه و اهتمام العديد من الاقتصاديين و الباحثين خلال العقود الأربعة الأخيرة و تركز هذا الاهتمام حول كيفية تعريف مفهوم التسويق

ويعرف التسويق على أنه مجموع العمليات و المجهودات التي تبذلها المؤسسة من اجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق، و ما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتوج الشكلية و التقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة، و كل ما يبذل من جهود في عملية ترويج و توفير المنتوج للمستهلك في الوقت المناسبو بالطريقة الملائمة حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه و بأسعار ملائمة تحقق أكثر أرباحا لها.[[10]](#footnote-11)

1. **وظيفة الموارد البشرية:**تحتل وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة، فهذه الأخيرة لها أموال، زبائن، تكنولوجيا، أسواق... ولتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي وهو الأفراد. وتعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية, وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها, بما يمكّن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية .

**الفرع الرابع:تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصاديّة**

يساهم تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصاديّة بتحديد مدى نجاحها أو فشلها، ولكن لم يتفق الباحثون على إعداد صيغة نهائيّة حول مفهوم تقييم الأداء؛ بسبب وجود العديد من المجالات التي تحتاج إلى تقييم في المؤسسات الاقتصاديّة، ومن الممكن تعريف تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصاديّة بأنّه نشاط يُساهم في قياس المساهمة النسبيّة للموظفين في المؤسسة، كما يُعرَّف بأنّه عملية تأتي بعد اتخاذ القرار، والهدف منه تقديم فحص للمركز الاقتصاديّ والماليّ الخاص بالمؤسسة الاقتصاديّة في تاريخ محدد مسبقاً بالاعتماد على المراجعة الداخليّة والتحليل الماليّ.**[[11]](#footnote-12)**

**المطلب الثاني :تصنيفات المؤسسة الاقتصادية**

**الفرع الأول : تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعيار الحجم**

يتم تقسيم المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بينها استنادا لحجم المؤسسة حيث تأخذ المؤسسة الاقتصادية وفق هذا المعيار الأشكال التالية:

مؤسسات مصغرة – مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة – مؤسسات كبيرة.

ويعتمد في وضع الحدود الفاصلة بين مختلف الأحجام على معياريين رئيسيين: معايير كمية و معايير نوعية

**-1المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الاقتصادية:** حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية استنادا إلى مؤشرات كمية ذات طابع إحصائي ومن بين أهم المعايير الشائعة الاستخدام هي:

-معيار عدد العمال (حجم العمالة)

- المعيار المالي أو النقدي والذي يضم معيار رأس المال المستثمر ومعيار حجم المبيعات.[[12]](#footnote-13)

**معيار عدد العمال أو حجم العمالة:**يعتبر هذا المعيار الأكثر شيوعا و اعتمادا على الإطلاق في العديد من الدول، حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بين مختلف أحجمها استنادا على حجم اليد العاملة فيالمؤسسة.

ويتم الأخذ بهذا المعيار في العديد من الدول نظرا للخصائص الذي يتميز بها وهي:

- الثبات النسبي حيث لا يتأثر هذا المعيار بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة عامل التضخم؛

-كذلك توافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المؤسسات.

لكن هذا المعيار من جهة أخرى له سلبياته وقد وجهة له عدة انتقادات أهمها:

-أن العمالة المؤقتة تؤدي إلى تغير حجم المؤسسة من وقت لأخر؛

-كذلك نوعية التكنولوجيا والمعدات المستخدمة ومدى تطورها يؤثر على حجم العمالة.

كذلك يعاب على هذا المعيار أن استخدام العمالة وحدها قد لا يعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة. [[13]](#footnote-14)

فعلى سبيل المثال هناك صناعات كثيرة تتطلب استثمارات مالية كبيرة ولكنها توظف عدد صغير من العمال، وبالتالي يمكن اعتبارها صغيرة وهي في الحقيقة العكس، وكذلك هناك صناعات تتطلب استثمارات مالية صغيرة لكنها توظف عدد كبير نسبيا من الأيدي العاملة، وبالتالي يمكن أن تقع في نفس الإشكالية في عملية تصنيفهافيمكن اعتبارها كبيرة بالرغم من كونها صغيرة . [[14]](#footnote-15)

**1-2المعيار المالي أو نقدي:**

**1-2-1معيار ر أس المال المستثمر:** يتم تصنيف كل نوع من المؤسسات ووضع الحدود الفاصلة فيما بينها على أن لا يتجاوز رأس المال المستثمر في كل نوع حد أقصى معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المؤسسات وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة وتبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة ولا يتم الاعتماد على هذا المعيار كثيرا وهذا راجع إلى أنه يتطلب إجراء تعديلات مستمرة تبعا لمعدلات التضخم، كذلك اختلاف دلالته من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من قطاع إلى أخر ومن فترة لأخرى. [[15]](#footnote-16)

**1-2-2 المعيار الثنائي أو المزدوج ( العمالة ورأس المال):**نظرا لأن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية حيث هناك العديد من العناصر الأخرى مثل رأس المال المستثمر فهناك بعض الدول تستخدم خليط من المعياريين "معيار حجم العمالة ومعيار رأس المال" في تصنيف المؤسسات الاقتصادية. ويعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المؤسسات المختلفة على الجمع ما بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ورأس المال معا في معيار واحد، وذلك عن طريق وضع حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين لرأس المال المستثمر .

**1-2-3 معيار حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو رقم الأعمال:** هناك بعض الدول تستخدم هذا المعيار لتحديد حجم المؤسسة، حيث كلما كبرت نسبة مبيعات المؤسسة كبر حجمها، حيث تستخدم حجم الإنتاج إذا كانت المؤسسة تتحصل على إيراداتها من مصدر واحد، وتستخدم رقم الأعمال إذا كانت تحصل على إيراداتها من مصادر مختلفة . كذلك يعاب على هذا المعيار انه يتطلب تعديلا مستمرا وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم. [[16]](#footnote-17)

**2-المعايير النوعية لتصنيف المؤسسات الاقتصادية:**نتيجة لبعض العيوب التي تتصف بها المعايير الكمية في تصنيف المؤسسات الاقتصادية هناك من يعتمد على المعايير النوعية في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات وهذه المعايير تركز على الخصائص الرئيسية التي تتميز بها المؤسسة. وأهم هم هذه المعايير المستعملة هي:

الاستقلالية – الحصة السوقية – طبيعة الصناعة.

**2-1الاستقلالية:** والمقصود بها استقلالية الإدارة والعمل، وعدم تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، وصاحب أو أصحاب المؤسسة يتحملون المسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المؤسسة تجاه الغير، حيث نجد في المؤسسات الكبيرة أن الوظائف الخاصة بالإنتاج والإدارة توزع وتتجزأ على عدة أشخاص، أما في المؤسسات المصغر والصغيرة والمتوسطة غالبا ما يؤدي صاحب المؤسسة تلك الوظائف وحده وينفرد في اتخاذ القرارات[[17]](#footnote-18).

**2-2الحصة السوقية:**يعتبر السوق المآل النهائي لإنتاج المؤسسة وعليه فإن حصة المؤسسة من السوق قد تعطي صورة عن قوتها ومدى تحكمها فيه، حيث تعتبر المؤسسة التي تمتلك حصة كبيرة في السوق تعتبر كبيرة وأما تلك التي تنشط في حدود معينة تعتبر صغيرة أو متوسطة ذلك أنه من خصائص هذه الأخيرة صغر حجم إنتاجها وضآلة حجم رأس مالها ومحدودية نشاطها ويكون إنتاجها موجه لأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.ولا تستطيع أن تفرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن تفرض حالة من الاحتكار لضخامة رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية.[[18]](#footnote-19)

**2-3طبيعة الصناعة :**يتم كذلك تصنيف المؤسسات اعتمادا على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في العملية الإنتاجية فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال، الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.[[19]](#footnote-20)

**الفرع الثاني : تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا للمعيار القانوني**

**-1المؤسسات العمومية:**وهي المؤسسات التي يعود رأس مالها للقطاع العام، فهي تعتبر مؤسسات الدولة بالإنشاء أو التأميم، و يكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، ينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى قسمين:[[20]](#footnote-21)

**1-1مؤسسات تابعة للوزارات:**وتسمى أيضا " المؤسسات الوطنية " فهي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات و هي صاحبة إنشائها، و التي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعيينها، تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها.

**1-2مؤسسات تابعة للجماعات المحلية :** وتتمثل هذه المؤسسات في الولاية و البلدية أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو منهما معا، وتكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة ويشرف عليها منشئيها عن طريق إدارتها ، وتحبذ عادة مجال النقل والبناء أو الخدمات العامة.

**2- مؤسساتمختلطة:**وهي تلك المؤسسات التي تترك الدولة أو إحدى هيئتها مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكيتها، مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع كذلك لعدة ضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة. [[21]](#footnote-22)

**-3المؤسسات الخاصة:**وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كالمؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات على أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق و إجراءات تسييرها، ويتم تقسيم المؤسسات الخاصة إلى:[[22]](#footnote-23)

**3-1 المؤسسات الفردية:**تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى». حيث تختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال الذي يقوم بإنشاء هذه المؤسسة«ويأخذ هذا النوع من المؤسسات أنواع تتباين من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات تجارية أو خدماتية....إلخوغالبا ما يكون عدد العاملين فيها منخفضا.[[23]](#footnote-24)

**3-2 مؤسسات الشركات:** يعرف المشرع الجزائري الشركة على أنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بـلوغ هدف اقـتصادي ذي منفعة مشـتركة كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك.[[24]](#footnote-25)

وتنقسم الشركات على ثلاث أقسام رئيسية هي :

-1شركات الأشخاص 2 -الشركات ذات المسؤولية المحدودة 3 -شركات الأموال.

**-1شركات الأشخاص:**وتعتبر امتداد للمؤسسات الفردية وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء 20شخصا ويتم اقتسام الربح والخسارة.

وتنقسم بدورها شركات الأشخاص إلى ثلاث أقسام :[[25]](#footnote-26)

1. شركات التضامن ب- شركات التوصية ج- شركات المحاصة
2. **شركات التضامن[[26]](#footnote-27):**تعد هذه الشركات من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تكون متساوية أو تختلف في القيمة أو في طبيعة الحصة من شريك إلى أخر في حين التزام المؤسسة بواجباتها نحو المتعاملين معها يفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة وتعتبر هذه أهم ميزة في هذه الشركة. ويكون نشاطها في قطاعات اقتصادية مختلفة وغالبا ما تكون ذات أحجام صغيرة أو متوسطة، ويتقاسم فيها الشركاء الأرباح بنسبة ما قدموه من حصص في رأسمالهم
3. **شركة التوصية البسيطة:**وتكون ملكية الشركة لفئتين فئة الشركاء المتضامنين وهم مسئولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بنسبة ما يملكون، بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال

وفئة ثانية هم شركاء موصين يساهمون بقسط من رأس مال الشركة وتنحصر مسؤوليتهم المالية في قيمة حصصهم في رأس مال الشركة، ولا يحق لهم إدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة .[[27]](#footnote-28)

**ج-شركة المحاصة:**هي شركة مستترة فيما بين الشركاء أنفسهم وهي تفتقد إلى وجود الشخصية المعنوية حيث تتميز عن الشركات التجارية الأخرى بأن كيانها منحصر بين المتعاقدين، وبأنها غير معدة للإطلاع عليها، فشركةالمحاصة لا وجود لها إلا فيما بين الشركاء وتقتصر العلاقة فيما بينهم على كيفية اقتسام الأرباح والخسارة.[[28]](#footnote-29)

**- 2شركة ذات المسؤولية المحدودة:** هي شركة تؤسس من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص.

وقد حدد المشرع الجزائري رأسمال الشركة بأن لا يقل عن 100000 د ج وينقسم إلى حصص ذات قيمة 3 اسمية متساوية تقدر 1000 دج على الأقل

- كما لا يجب أن يتجاوز عدد الشركاء عشرين شريكا.[[29]](#footnote-30)

**-3 شركات الأموال:** كذلك تسمى شركات المساهمة وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص يساهمون بحصص في رأس مال الشركة، وتكون قيمة الأسهم متساوية وقابلة للتداول، وصاحب الأسهم لا يتحمل الخسارة إن وقعت إلا بقدرقيمة الأسهم التي يشارك بها، كذلك يتقاضى عائدات على أسهمه على شكل أرباح موزعة.[[30]](#footnote-31)

إن مسؤولية الشركاء في شركات المساهمة محدودة بحدود الحصة التي يمتلكونها من أسهم الشركة. وقد حدد المشرع الجزائري عدد الشركاء يجب أن لا يقل على 07 شركاء رأس مال شركات المساهمة بأن لا يقل عن 05 ملايين دج في حالة لجوء الشركة إلى الاكتتاب العام للأسهم، وأن لا يقل عن 01 مليون دج إذا لجأت الشركة إلى التأسيس المغلق [[31]](#footnote-32)

**شركات التوصية بالأسهم:**تعتبر كشركة التوصية البسيطة من حيث ضمها فئتين من الشركاء متضامنين وموصين، غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهمتهم في رأسمال الشركة ولهم التصرف فيها بالبيع أو التنازل، دون 8 الرجوع إلى الشركاء المتضامنين على عكس شركة التوصية البسيطة .[[32]](#footnote-33)

**الفرع الثالث : تصنيف المؤسسات الاقتصادية اقتصاديا [[33]](#footnote-34)**

توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار إلى ثلاث قطاعات رئيسية:

قطاع الفلاحة – قطاع الصناعة – قطاع الخدمات. ويضم كل قطاع مايلي:

1. **مؤسسات القطاع الأول"الفلاحة":**وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها و منتجاتها، و تربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، و غيره من النشاطات مرتبطة بالأرض و الموارد. الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم.

**- 2مؤسسات القطاع الثاني "الصناعة" :** وتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات، و تشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية و صناعية مختلفة، وكذلك صناعات تحويل و تكرير للمواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها، وهي ما تسمى بالصناعات الإستخراجية ومؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام، ومؤسسات صناعة التجهيزات وسائل الإنتاج المختلفة، و نلاحظ أن توزيع هذه المؤسسات يمكن أن تجمع في فرعين رئيسيين:

**-الصناعات الخفيفة:**و في أغلبها استهلاكية و غير دافعة للاقتصاد بشكل واضح .

**-الصناعات الثقيلة أو المصنعة:**هي مختلف الأنشطة الصناعية التي تعمل منتجاتها على دفع الاقتصاد أماميا ، حيث تعتبر كمستعمل لموارد و منتوجات قطاعات مثل الإستخراجية و الطاقة ، ومنتج لوسائل إنتاج تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية و هي بذلك دافعة إلى الأمام.

**3- مؤسسات القطاع الثالث :**هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين السابقتين و هي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة انطلاقا من المؤسسات الحرفية، النقل، البنوك، المؤسسات المالية، التجارة، الصحة وغيرها.

**المبحث الثاني : عموميات حول التأمين**

**التأمين** أو **نِظَامُ التأمين** أو **الضَّمَان** هو وسيلةٌ لِمُواجهة المخاطر التي يتعرَّض لها [الإنسان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86) في كيانه أو [أمواله](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84) أثناء فترة حياته في سبيل التخفيف من وطأتها. جوهرُ هذه الوسيلة هو التعاون الذي يتحقق باشتراك الأشخاص المُعرَّضين لِذات الخطر في مُواجهة الآثار التي تنجم عن تحقيقه بالنسبة لِبعضهم، وذلك بدفع كل منهم لاشتراك أو لقسطٍ، وتُجمَّع المبالغ المُتحصِّلة ثُمَّ تُوزَّع على من تحلُّ بهم الكارثة. وبهذا تُحقق آثار الكارثة على المُشتركين في تحقيق هذا التعاون. فالتأمين هو واقعٌ عمليّ، وهو من أفضل الوسائل التي تُمكِّنُ الإنسان من التخفيف من آثار [الكوارث](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9)، سواء وقعت هذه الكوارث بفعل الشخص نفسه، بتقصيرٍ منهُ أو بإهماله، أو بِفعل الغير. وهو وسيلةُ الأمان التي تتفق وروح العصر الحديث الذي كثُرت فيه مُتطلبات الحياة وازداد فيه خطر [الآلة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A2%D9%84%D8%A9) وأصبحت مخاطر التطوّر فيه واضحة.

**المطلب الأول: ماهية التامين**

**الفرع الأول :مفهومالتامين**

[[34]](#footnote-35)هو نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن له وذالك عن طريق نقل عبء الخطر إلى المؤمن والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي تكبدهاكما يعرف بأنه وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإرادةالأفرادأو الهيئات في حدوثهاكما أنه أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذالك الخطر ( كالسيارة،المنزل،المستودع......الخ ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذالك الخطر.[[35]](#footnote-36)

**الفرع الثاني: عناصرالتأمينالأساسية[[36]](#footnote-37)**

**1 -عقد التامين**: اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد ويكون هذا التعويض عينا أو ماليا وذالك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التامين

**2 ــــ وثيقة التامين ( بوليصة التامين ) :** هي المستند أو هن على وجود عقد التامين وتحتوي على البنية التي تبر بيانات التامين كاملة وتتوفر على معلومات أساسية يعرفها المؤمن له وينقلها إلى المؤمن بدقة ووضوح من خلال تعبئة نموذج خاص< طلب التامين> حيث يعده المؤمن ليتضمن كافة المعلومات الأساسية والجوهرية من وجهة النظر وبناء على هذه المعلومات يكون قرار بقبول أو رفض العملية .

**3ـــــ المؤمن:** وهو الشخص أو الشركة والذي يقوم بتغطية قيمة التامين لطالب التامين ضد الخطر المؤمن ضده

**4 ــــ قسط التامين:** ويمثل التزام المؤمن له في عقد التامين وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل التزام هذا الأخير بتحمل الخطر.

**5ـــ مبلغ التامين :** المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

والعلاقة بين قسط التامين ومبلغ التامين علاقة طردية .

**6ـــ مدة التامين :** حيث أن عقد التامين يعتبر من العقود الزمنية أي مرتبطة بمدة محددة تبينها وثيقة التامينويكون خلالها عقد التامين ساريا ففي التأمينات الممتلكات تكون مدة سنة وفي التامين النقل قد تكون المدة اقل من سنة حتى وصول البضاعة ، أما في تأمينات الحياة فتكون لأكثر من سنة وفي تأمينات أخطار لات تكون المقاولاتتكونالمدة حتى انتهاء تنفيذ المشروع .

**7ـــ المؤمن له :** وهو الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو في ممتلكاته آو في ذمته المالية وهو طالب التامين ويلتزم بدفع قسط التامين لشركة التامين

**الفرع الثالث: فوائد وأنواع التامين**

لتامين أهمية بالغة ناتجة عن فوائد التي يقدمها بالإضافة إلى أنواعه مختلفة.

**أ :فوائدالتأمين[[37]](#footnote-38)**

التأمين آلية لنقل الخطر من المتضررين المحتملين إلى شركات التامين من خلا ل فكرة الوعاء التأميني، نتعرف هنا إلى المزيد من فوائد التامين بالنسبة للفرد والمجتمع.

**1 ـــــــ راحة البال والأمان:**

إن قسط التامين المدفوع هو نفقة معلومة ولكن مقابل ذالك يتلقى حملة وثائق التامين وعدا بأنه في حالة وقوع، أحداث معينة فإنهم سوف يتلقون تعويضا ماليا ة نسبيا مقابل التفادي المحتمل لنفقة فهم بذالك يدفعون نفقة صغير اكبر غير معلومة.

ويمنح ذلك حامل وثيقة التامين الفائدة الرئيسية للتامين والتي غالبا ما توصف براحة البال لأنه يشعر بالاطمئنان لمعرفته انه في حالة وقوع كارثة ( كحريق يدمر منزله أو شركته ) فانه سيجد التعويض المالي متوفرا.

2-تحسين الخطر **:**

غالبا ما توحد شركات التامين جهودها وتستثمر مبالغ طائلة لمحاولة تقليل كل من تكرار وحجم خطورة الخسائر فهم يستثمرون ويبحثون طرقا جديدة لتحري الخسائر وتجربة وتطوير معدات مكافحة الحر وأساليب جديدة في الإصلاح واستخدام المواد المقاومة للحريق في السلع الاستهلاكية وأيضا طرق إصلاحالسياراتواختبارات التصادم ....الخ. ويتم ذالك بالتعاون مع أطراف أخرى لها نفس الاهتمام ( مثل المصانع والحكومات ومكافحو الحرائق ) وأحيانا. يقومون بذالك بشكل مستقل وهم يتشاركون في المعرفة عندما ينصحون حملة وثائق التامين لديهم بكيفية تجنب أو تقليل الأخطار التي قد تواجههم ويؤدي ذالك إلى خفض تكاليف المطالبات وبالتالي خفض الأقساط ومن المزايا الإضافية الأخرى هي أن قلة المطالبات تعني قلة الحوادث ومن ثم قلة المعاناة الشخصية وانخفاض حجم الخسارة .

**3- تجنب احتجاز أرس المال:**

إذا لم يكن هناك التامين فان قطاعات الأعمال ستحتاج إلى أن تأخذ في اعتبارها اثر الخسائر وتكلفة إصلاحها وبدلا من أن تدفع مبلغا معلوما من المال ( قسط التامين ) فإنها ستحتاج إلى احتجاز مبلغ من أرس المال تحسبا لأية خسارة والذي كان يمكن الاستفادة منه في توسعة وتطوير أنشطتها التجارية .

**4 ــ تشجيع المشاريع الجديدة :**

إن مباشرة أي نشاط تجاري جديد يتطلب أرس مال غالبا ما يتم جمعه من المستثمرين آو البنوك ، وان الأصول العائدة للن شاط التجاري تمثل عادة الضمان للمستثمرين الذين كانوا سيترددون في استثمار أموالهم لولا وجود التامين باعتباره يوفر الحماية ، فالحريق مثلا قد يؤدي بسهولة إلى جعل النشاط التجاري غير مربح بسبب الخسائر التي قد يسببها ، من هنا فان التامين على الأصول والممتلكات ضد خطر الحريق سيوفر للمستثمرين بدائل للحماية وبالتالي 2التشجيع على الاستثمارات واستمرارها.[[38]](#footnote-39) .

**5ـــ الاستثمارات:**

إن القائمين على وعاء التامين لديهم مبالغ كبيرة من الأموال تحت عنايتهم وهناك فارق زمني بين تلقي أقساط التامين ودفع المطالبات التأمينية وقد يكون هذا الفارق الزمني بضعة سنوات في حالة تامين الحماية و الادخار وهذه الأموال لا تترك دون استخدام ولكنها متاحة للاستثمار ويستثمر المؤمنون هذه الأموال في مجموعة كبيرة من الاستثماراتتتراوح بين الاستثمار المباشر في آسهم الشركات وتقديم القروض للصناعات و الحكومات ، والاستثمار في العقارات والسندات المالية بفوائد ثابتة . فالأقساط الصغيرة التي يدفعها ألاف الأفراد والشركات ليست مجمدة ولكنها تدور مع عجلة الاقتصاد وتساعد في تحفيز النمو القومي .

**6 ـــ الاستيراد والتصدير :**

إن التامين سلعة مثل باقي السلع التي يتم تبادلها بين الدول ، وعليه فان الدولة التي تبيع التامين هي دولة مصدرة للتامين والدولة التي تشتريه مستوردة وحيث أن التامين منتج غير ملموس أي انه ليس له وجود مادي فانه يصنف على انه(أرباح غير مرئية ) ومن أمثلة الأرباح غير المرئية ، الأرباح الناتجة عن الخدمات السياحية . إن الشركة الكبيرة التي تستثمر بشكل ضخم في المصانع والمعدات ستحتاج إلى حماية هذا الاستثمار ا ذ ا و لم يكن لدى الدولة صناعة تأمينية أو كان لديها صناعة التامين غير ملائمة فان مثل هذه الشركة ستعمل للتامين على ممتلكا ، ج ومن ثم ستكون هذه الدولة مستوردة لخدمات تامينتها في الخارج أما الدولة الأجنبية التي توفر او تبيع التامين فسوف تتلقى أقساط التامين وعليه فإنها دولة مصدرة لخدمات التامين .

**7 ــــ النقد الأجنبي:**

تتم الصفقات الدولية بعملة الدولة المصدرة وتعاني العديد من الدول من مشكلة العملة بينما النقد الأجنبي هو سلعة قيمة قد تخضع عملية بيعها و شرائها للرقابة وبناء عليه فان صناعة التامين الراسخةوالسليمة ماليا والقادرة على الاحتفاظ بأخطارها ستساعد على التقليل من مستوى حاجتها الىالعملة الأجنبية .

**8 ــــ خلق فرص العمل:**

إن وجود صناعة التامين ناجحة وسليمة يعني خلق العديد من فرص العمل في المشاركين الرئيسين في سوق التامين سواء في شركات التامين أم شركات المهن التأمينية الحرة أم الأسواق الردفية لصناعة التامين كمزودي الخدمة التأمينية في المستشفيات والمراكز الطبية أو مراكز صيانة المركبات أو شركات توفير أدوات ومعدات السلامة العامة وغيرها.

**ب : أنواع التامين**

يمكن تقسيم أنواع على عدة معايير من أبرزها مايلي[[39]](#footnote-40) :

**1 ــــــــ حسب المعيار الإجبار والاختيار:**

**1-1 التامين الاختياري:**ويشمل كل أنواع التامين التي يتعاقد عليها الفرد أو المؤسسة بمحض إرادتهم ، ذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية ، أي انه لابد إن تتوافر هنا حرية الاختيار كأساس في التعاقد بين شركة التامين وبين الفرد والمؤسسة ومن أمثلة نجد : تامين الحوادث والحريق وتامين السيارات غير الإجباري والسرقة والتامين البحري ،ويطلق على هذا النوع من التأمينات بالتأمينات الاختيارية أو الخاصة .

**1-2التامين الإجباري:**ويشمل كل أنواع التامين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للإفراد أو المؤسسات أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذالك بهدف اجتماعي آو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع أي إن عنصر الإجبار أو الالتزام من الدولة هو أساس التعاقد ، ويشمل هذا النوع من التامين كافة التأمينات الاجتماعية ( العجز ،الوفاة ، الشيخوخة ، البطالة والمرض، إصابات العمل ) وبعض التأمينات الخاصة الإجبارية كالتامين الإجباري للسيارات .

**2 ـــــحسب معيار الغرض من التامين :**

**2-1التامين التجاري:**  ويقوم التامين هنا على أساس تجاري أو بغرض تحقيق الربح ، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التامين شركات المساهمة وهيئات التامين بالاكتتاب ، حيث يتم حساب قسط التامين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية أو الإضافة ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات .

**2-2التامين الاجتماعي:**ويقوم التامين هنا على أساس أهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التامين إلى تحقيق الربح، ولكن بهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من لا أخطار يتعرضون لها و دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، وعادة ما يفرض هذا النوع من التامين إجباريا ، وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية .

**3حسب معيار تحديد الخسارة:[[40]](#footnote-41)**

**3-1التأمينات النقدية :** وتشمل كافة أنواع التامين التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الخطر المؤمن منها وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر ، فنظار لصعوبة القياس للأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ ، التعويض المستحق عند تحقيق هذا الخطر فعالا ويتمثل ذلك في مبلغ التامين ، وتعد تأمينات الحياة من ابرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك أطلق عليها بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة بالنقد مقدما والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه .

**3-2 تأمينات الخسائر**: وتشمل كافة أنواع التامين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه ، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة ، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية وبحد أقصى مبلغ التامين المحدد في وثيقة التامين .

**4-حسب معيار الخطر موضوع التامين:**

**1 -4 تأمينات الأشخاص:** يكون الخطر المؤمن منه متعلقا بشخص المؤمن له ، ومن أمثلته :التأمينات على الحياة من المرض ، تأمينات الشيخوخة و البطالة ، تأمينات الحوادث الشخصية و إصابات العمل ، ويمكن للشخص أن يؤمن نفسه وأولاده و زوجته .

**2 -4 ـــــ تأمينات الممتلكات:**يكون الخطر المؤمن منه أمار يتعلق بمال المؤمن له ، ومن أمثلتها : التامين علة السرقة ، والحريق والتلف التي قد ا كالبنايات والمخازن والمتاجر تخص عقار أو قد تخص الأثاث ع المؤمن عليه كما قد يكون الموضوع ، والبضاعة نقودا أو مجوهرات ثمينة أو . قد يكون قرضا من القروض التجارية

**3 -4 ـــــــ تأمينات المسؤولية المدنية:**هنا يتم التامين على الضرر الذي ينجم على مسؤولية الفرد اتجاه الغير ، سواء كان الضرر قد أصاب الغير في ماله أو جسده ومن أهمها : تامين المسؤولية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات ، وتامين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة ( الأطباء المقاولون ) وكذا تامين ، الصيدلية ، المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات.

يلعب التامين في الاقتصاد دوار دينامكيا من خلال تقديم الضمانات لأرس المال والعمل على إستمراريتها بتوفير كفالة التعويض لما قد يتعرض لها من الخسارة سواء كانت جزئية أو كلية .

**المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للتامين**

يساهم التامين في الأنشطة الخدمية والحيوية في تحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة نموه من خلال الأدوار التالية: [[41]](#footnote-42)

**ا- التامين نشاط خدمي :** يعتبر قطاع التامين احد أهم إذ تختص شركاته ببيع منتج أو خدمة ، مكونات القطاع الخدمي المكون للاقتصاد( بالتعويض لذالك فنشاط التامين له نفس Banquiersذات طبيعة مميزة وخاصة والمتمثلة في خدمة الوعد طبيعة نشاط التجار أو البنك ) .

**ب- تعبئة المدخرات المالية :**  يشبه إلى حد كبير الوضع التي تواجهه البنوك التجارية او صناديق ، تقوم شركة التامين بدور حيوي مزدوج الاستثمار ، لذالك تعتبر شركة التامين مؤسسة مالية ضمنية تعمل على تجميع المدخرات والموارد المالية المتأتية من تحصيل أقساط التامين من جمهور المستأمنين ، ثم إعادة استثمارها في مجالات شتى ( شراء الأوراق مالية كأسهم وسندات ، تقديم قروض ) . وتأتي قدرة شركة التامين في الوفاء بالتزاماتها في تعويض المستأمنين المتضررين في فترة معينة من قدرتها على إتباع سياسات استثمار فعالة ومربحة وتوجيه مدخراتها المالية لأفضل فرص استثمار ممكنة ، ويتجلى ذالك في اختيار محفظة استثمار متنوعة وذات عوائد كبيرة ، إذ تعتبر تلك العوائد مصدرا مهما وأساسيا لتغطية الكوارث الخاصة في الشركات التامين على الحياة حيث يصبح التامين في هذه الحالة اقرب إلى الادخار والاستثمار من كونه تأمينا .[[42]](#footnote-43)

**ج- حماية الاقتصاد الوطني :** لشركات التامين دور فعال في إدارة الأخطار الإنتاجية التي تلحق بالمؤسسات الاقتصادية ، فهي بهذا الدور تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني ككل بما في ذالك الحفاظ على الوحدة الإنتاجية من مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها وسائل الإنتاج ، وبالتالي الحفاظ على رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية من خلال العمل على إعادة تشكيلها.

**د- تمويل الاقتصاد الوطني :** منذ تجميع أقساط التامين إلى تاريخ استحقاق مبالغ التامين ، وخلال هذه الفترة تقوم شركة التامين باستثمار حصيلة الأقساط المجمعة لديها في شراءالأوراق المالية التي تصدرها منشئات الأعمال والحكومة لغرض تمويل أنشطتها . ه- التامين وسيلة مساعدة للقضاء على البطالة : تلعب شركات التامين دور كبير في استيعاب عمالة لا يستهان بها وذالك من خلال ما تسعى إليه في التخفيف من حدة البطالة ، باعتبار أن كل نمو وتوسع في قطاع التامين سيترتب عنه خلق فرص عمل جديدة ( إداريين ، خبراء،......الخ ) .

**و- التامين وسيلة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب**: يتجلى ذالك من خلال التوسع في نطاق التغطية الاقتصادية والاجتماعية الإلزامية في فترات الرواج الاقتصادي وذالك من خلال زيادة التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين أثناء التعطل أو المرض أو الإصابة في فترات الكساد.

**المطلب الثالث: تطور سوق التأمين في الجزائر[[43]](#footnote-44)**

يشهد التأمين تطوير في الكفاءات المهنية والتكوين في هذا القطاع وربطه بقطاع البنوك عن طريق صيرفة التأمين بالإضافة إلى تعدد الشركات المنتجة لمختلف أنشطة وفروع التأمين في سوق الجزائرية.

Consolidation In The Industry rance**: أ - الاندماجات في صناعة التأمين**

شهدت الجزائر في فترة التسعينات اتحادات كبيرة في صناعة الخدمات المالية ، فيقصد بالتوحيد والاندماج او الامتلاك ، يمكن تصنيف هذه الاتحادات في :

Insu rance CompanyMergers And Aquisitions ـــ اندماجات وامتلاك شركات التأمين:

كما حدث في التسعينات مما كان له اثر على مديري الخطر ، واحتلال السوق المتكونة من منظمات تأمين كبيرة، قليلة ، ومستقلة كنتيجة الاتحادات.

InsuranceBrokerageMergers And Aquisitionsـــ اندماج وامتلاك شركات سمسرة التأمين:

والتي لها تأثيرات عميقة على مديري الخطر ، فسماسرة التامين هما وسطاء يمثلون مشتري التامين أو المؤمن له ،حيث يكون هناك اتصال بين سماسرةالتامين و مديري الخطر للحصول على أسعار التنافسية للتغطية التأمينية . فاتحاد السماسرة يؤدي إلى تخفيض الفرص أمام المؤمن أو شركات التامين بسبب انخفاض المنافسة ناتجة على اندماج أو اتحاد السماسرة.

لم تقتصر الاتحادات على الشركات التامين والسماسرة العاملين في هذا المجال بل انتقلت إلى المؤسسات العاملة في ميادين أخرى وهو مايسمى باتحادات الصناعات المتقابلة.

**ب – صيرفة التامين والاتفاقيات المبرمة بين الشركات التامين وبنوك الجزائرية[[44]](#footnote-45)**

نظرا للاهتمام الكبير من طرف الشركات التامين والبنوك الجزائرية لصيرفة التامين تم إبرام عدة اتفاقيات جسدت فيما يلي :

الاتفاقياتالمبرمة: حيث شهدت بعض الاتفاقيات التي كانت نوعا ما ناجحة وتتمثل في

SAA/CNEP BANQUE ـــ الشركة الوطنية للتأمينات والبنك الوطني للتوفير والاحتياط :

التامين في إطار صندوق الضمان : قام صندوق التوفير والاحتياط سنة 1998انشاء صندوق الضمان المرتبط إداريا بمديرية تحصيل الحقوق الذي يضمن تحصيل القروض في حالة الوفاة المدين والية عمل صندوق ،،تقتضيان المقترض يدفع مبلغا جزافيا يقدر 3600دج مهما يكن مبلغ القرض وبذالك يضمن دفع المبلغ الجزافي المحدد من الصندوق كما أبرمت اتفاقية تهدف إلى تامين عملاء البنك الذين تحصلوا علىالقروض في حالة الوفاة او العجز التام ، حيث يقوم البنك باكتتاب العقود التأمينية لصالح طالبي القرض في شبابيكه البنكية مقابل عمولات عن كل قسط تأميني يكتتب كما يمكن للبنك ان يشارك في نتيجة الاستغلال الخاصة بالمنتج وفقا لنظام محدد مسبقا

**ﺨﻼﺼﺔﺍﻟﻔﺼل :**

ﻟﻘﺩﺘﻨﺎﻭﻟﻨﺎﻓﻲﻫﺫﺍﺍﻟﻔﺼلﻤﻔﻬﻭﻡﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺔﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔﺒﺼﻔﺔﻋﺎﻤﺔﻭﺍﻷﻫﺩﺍﻑﻭﺍﻟﻭﻅﺎﺌﻑﺍﻟﺘﻲﺘﻘـﻭﻡﺒﻬـﺎﺒﺎﻹﻀﺎﻓﺔﺇﻟﻰﻤﺨﺘﻠﻑﺘﺼﻨﻴﻔﺎﺕﺍﻟﺘﻲﺘﺘﺨﺫﻫﺎﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺔﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ

أيضا ارتأينا إلى مفهوم التأمين و ما له من أهمية في تطور الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة

**الفصل الثاني: جانب النظري للتدقيق والمدقق**

**تمهيد:**

من أهم الأسباب التي أدت إلى تطور التدقيق وخروجه كنشاط رئيسي لا يكمن الاستغناء عنه هو زيادة الحاجة على الخدمات التي يقدمها المدقق بواسطة التدقيق، فالهدف من التدقيق يتمثل في التحقق من مدى صحة البيانات من طرف إدارة لتفادي الخلط ومختلف الأخطاء المحاسبية والوقوف وراء حالات الغش والتلاعب بأملاكها. المحاسبية والمالية المقدمة من طرف المؤسسة ومستوى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي، ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعة وكأي شعبة من شعب العلوم الاجتماعية، فالتدقيق علم له مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كأساس لتلبية الهدف الذي وضعت من أجله، كما تعتمد على جملة من المعايير التي توجه وتعطي الإطار العام الذي تمارس فيه مهامها، بالإضافة إلى ذلك فإ ا تعمل على توجيه المدقق أثناء قيامه بواجبه (عمله)، إذ أن هذا الأخير يستند على مراحل ليقوم بتنظيم الجانب التنفيذي لها. ولدراسة أعمق وأشمل لما تم ذكره، ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث رئيسية المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق

المبحث الثاني : ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثالث: المعايير الدولية للتدقيق

**المبحث الأول: جانب التدقيق**

التدقيق يتمثل في التحقق من مدى صحة البيانات من طرف إدارة التفادي الخلط ومختلف الأخطاء المحاسبية والوقوف وراء حالات الغش والتلاعب بأملاكه

**المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق**

**الفرع الأول: تعار يف التدقيق**

التدقيق كلمة مشتقة من كلمة اللاتينية والتي تعني يستمع حيث كانت الحسابات في العصور السابقة تقرا على أصحاب الأعمال أو المسئولين الحكوميين حتى يطمئنوا على صحته و من هنا ارتبطت عملية التدقيق بفحص الحسابات للتأكد من مصداقيته[[45]](#footnote-46) ولكن ظل في تطور مستمر متأثر بمتغيرات عديدة منها :

طبيعة النظام الاقتصادي و أنواع الملكيات و أحجام المنشاة وتعدد عملياتها و مدى تعقيدها فأصبح الأمر يتطلب عملية التحقيق بالإضافة إلى الفحص ثم أصبحت الحاجة للتقرير حتى وصلت عملية التدقيق إلى مكوناتها الرئيسة في الوقت الحاضر[[46]](#footnote-47) وفي هذا البحث الأول نتطرق إلى التعاريف المختلفة للتدقيق :

الجدول رقم ( 1-1) : أهم المراحل التاريخية التي مر بها التدقيق

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **مدى الفحص** | **الهدف من عملية التدقيق** | **الفترة** |
| بالتفصيل | اكتشاف التلاعب و الاختلاس | قبل 1500 |
| بالتفصيل | اكتشاف التلاعب و الاختلاس | 1500\_1850 |
| بالتفصيل | اكتشاف الأخطاء الكتابية | 1850\_1905 |
| بالتفصيل و تدقيق اختباري | تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي | 1905\_1933 |
| تدقيق اختباري | تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي | 1933\_1960 |

**التعريف الأول :**

[[47]](#footnote-48)عملية منتظمة و موضوعية للحصول على أدلة إثبات و تقويمها فيها يتعلق بحقائق حول وقائع وإحداث اقتصادية وذألك للتأكد من درجة التطابق بين تلك الحقائق و المعايير المحددة و إيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذألك التحقيق و هو مفهوم إجرائي

**التعريف الثاني :**

عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشاة فحصا انتقادي محايدا للتحقيق من صحة العمليات و إبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للمنشاة اعتمادا على قوة نظام الرقابة الداخلية [[48]](#footnote-49)

**التعريف الثالث :**

هو علم يتمثل في مجموعة المبادئ و المعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية و البيانات المثبت في الدفاتر و السجلات و القوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم الملية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة[[49]](#footnote-50) ومنه نستنتج إن للتدقيق مكانة عالية وهناك عدة عوامل أدت إلى ظهور الحاجة إلى التدقيق منها فجوة البعد , تضارب المصالح ، الأثر المتوقع ، التعقيد ، تخفيض تكلفة رأس المال .... فالتدقيق يقوم بإعطاء تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات ت المادية الناتجة عن الخطأ أو الغش

**الفرع الثاني : الفرق بين التدقيق و الفحص**

الكثير يعتقد إن الفحص و التدقيق يعني نفس الشيء ولكن في الواقع هناك الكثير من الاختلافات بينهما يمكن تلخيص الفروق الرئيسية بين التدقيق والفحص في النقاط التالية :

-إن الفحص يعني البحث و الاستفسار عن الطاقة الربحية للمنشاة أو محاولة الوصول لأسباب التلاعب و الاختلاس إذا كان هناك أي شكوك حولها

- يتم القيام بالتدقيق للتحقيق من مدى عدالة القوائم المالية للمنشاة و تمثيلها لواقع المنشاة بينما الفحص يتم عند وجود هدف معين للقيام به مثل الوصول الى طاقة الربح و الوضع المالي للمنشاة كذلك الاستقصاء حول الاحتيال و الغش

- الفحص يتم لعدة سنوات مثل ( 7,5,3) سنوات للوصول إلى مثلا متوسط الكسبية للمنشاة المركز المالي للمنشاة و غيرها بينما التدقيق يتم عادة لسنة مالية واحدة

- الفحص يمكن إن يتم لمصلحة إطراف خارجية مثلا مقرضين ( بنوك , مؤسسات مالية ) او شركات التامين لتقدير الخسائر أو أي جهة حكومية في سبيل الوصول إلى حقيقة معينة بينما التدقيق يتم القيام به لمصلحة الملاك في الدرجة الأولى و في بعض الأحيان حيث القيام بالفحص لمصلحة الملاك في حالة وجود اختلاس أو غش أو تزوير

-الفحص لا يتطلب التقرير عن نتائجه إلا للطرف الذي الفاحص بينما المدقق يجب إن يقوم بالتقرير عن نتائج عمله بعد الانتهاء من عملية التدقيق من خلال التقرير النهائي

- الفحص لا يحتاج إلى التخطيط المسبق كذلك عند القيام بالفحص لأكثر من منشاة لا يتم استخراج نفس الطريقة في الفحص لان الفحص يعتمد على المعلومات و البيانات المتوفرة للفاحص بينما في التدقيق يقوم المدقق بوضع خطة مسبقة للقيام بعمله و تستخدم هذه الخطة أكثر من مرة مع إمكانية إجراء التعديلات اللازمة من قبل المدقق في بعض جوانب الخطة و ليس في الجوهر أو أساس الخطة[[50]](#footnote-51)

**المطلب الثاني : أنواع التدقيق**

**الفرع الأول :أنواع من عدة جوانب**

**أولا : من حيث القائم بعملية التدقيق**

هناك أنواع متعددة للتدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة و بوجه الإجمال يصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة إلى ما يلي :

**يقسم التدقيق من حيث القائم بعملية التدقيق إلى نوعين :**

 \* تدقيق خارجي ( مستقل) : وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف خارج الوحدة الاقتصادي

\* التدقيق الداخلي : وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من داخل الوحدة الاقتصادية ويهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية فعالة وتقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة . ويمثل احد فروع الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف الأخطاء والتلاعب والانحراف عن السياسات المرسومة .

**ثانيا: من حيث الإلزام في تنفيذ التدقيق**

 يقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين :

 \* تدقيق إجباري : وهو التدقيق الذي يلزم القانون القيام به , حيث ألزم القانون عددا كبيرا من المنشآت بتدقيق حساباتهم واهم هذه المنشات شركات الأموال .

 \* تدقيق اختياري : وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به , وإنما تطلبه الوحدة الاقتصادية وبخاصة الوحدات الاقتصادية الفردية وشركات الأشخاص

**ثالثا : من حيث النطاق والغرض**

أنواع التدقيق من حيث نطاق الفحص والغرض تتمثل فيما يلي:

- التدقيق المالي أي مراجعة القوائم المالية :

ويقصد به لإبداء الرأي في مدى عدالة ما تعبر عنه البيانات الحسابية الختامية فيما يتعلق بالمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للجهة العائدة إليها تلك البيانات وذلك بما يتفق وأصول المحاسبة المقبولة قبولا عاما أي أنه و بمعنى آخر ارتباط مع مدقق الحسابات الخارجي للاستفسار وإجراء الخطوات الضرورية التي تمكن مدقق الحسابات من إبداء تأكيد محدود بأن القوائم المالية لا تحتاج إلى تعديلات جوهرية حتى تتمشى مع المبادئ المحاسبية المعترف بها .

- التدقيق لأغرض ضريبية و قانونية :

التدقيق لأغراض الوقوف على مدى التقيد بالقوانين والأنظمة واللوائح والتشريعات ، كما الالتزام بتدقيق قواعد المحاسبة المقبولة قبولا عاما في إعداد البيانات الحسابية الختامية ، ومدى التزام المكلفين، ومدى التزام الدوائر الحكومية في التشريعات المحلية والفدرالية في تجهيز موازنات الدورة والصرف منها .

- تدقيق لغرض تقييم الكفاءة الإنتاجية :

هذا النوع من التدقيق يتم القيام به من قبل المدقق الداخلي لغرض تقييم النتائج المتحققة مع النتائج المتوقعة لأي نشاط من أنشطة المنشأة وفي مثل هذه الحالات يقوم المدقق الداخلي بتضمين تقريره توصيات الى الإدارة من شأن الأخذ بها ، تحسين الكفاءة الإنتاجية للجهة موضوع التقرير .

**رابعا : من حيث حجم الاختبارات**

- يقسم التدقيق من حيث حجم الاختبارات إلى :

أ. تدقيق شامل :

- ويقصد به ان يقوم المدقق بفحص كل العمليات وهذا النوع يصلح للوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم , حيث يكون حجم وعدد عملياتها قليلة نسبيا .

ب‌. تدقيق اختباري :

- هو تدقيق عينة من العمليات فحسب .

**خامسا : من حيث توقيت التدقيق**

- يقسم التدقيق من حيث توقيت التدقيق إلى :

أ. تدقيق نهائي :

بدفع الضريبة للقوانين والأنظمة الضريبية لها احتساب الضريبة المستحقة عليها

هو التدقيق الذي يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد القوائم المالية .

ب. تدقيق مستمر :

 وهو التدقيق الذي يتم على مدار السنة المالية وغالبا ما يتم وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا , مع ضرورة إجراء تدقيق أخر بعد إقفال الحسابات للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد التقارير المالية النهائية .

**الفرع الثاني : معايير التدقيق وطرقه**

يُقصد بمفهوم المعايير مجموعة من المقاييس والقواعد المُنظِمة للقيام بالأشياء، وهي الخطوط العامة التي يرجع إليها أصحاب القرار والعاملين في المؤسسات والشركات على اختلاف موضوع عملها، حيث يُعتبر هذا المفهوم العريض شاملاً لمناحي الحياة، فنجد معايير للمناهج التعليمية، ومعايير أُخرى لقطاع الرعاية الصحية، ومعايير للتجارة والتسويق

**\*الفرع : الأول المعايير**

**:GAAS معايير التدقيق المتعارف عليها**

**مقدمة :**

من أهم  المقومات الأساسية لأي مهنة وجود معايير ومبادئ علمية يعملون حسبها وهذه المبادئ والمعايير تكون متعارف عليها من قبل جميع الممارسين والعاملين في مجال معين ، إذا هنالك العديد من المهن لها معايير متعارف عليها ومن هذه المهن مهنة التدقيق ففي معظم بلدان العالم توجد معايير تدقيق متعارف عليها وكل المدققين والمحاسبين يعملون حسب ما يرد في  المعيار ، وأول من اصدر هذه المعايير هو المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين AICPA  وصدرت في سنة 1954 في كتيب تحت عنوان معايير التدقيق المتعارف عليها .

**وهذه المعايير تقسم إلى 3 أقسام رئيسية وهي:**

**- المعايير العامة**

**- معايير العمل الميداني**

**- معايير إعداد التقارير**

**1- المعايير العامة[[51]](#footnote-52)   :**

وهي مجموعة من المعايير التي تتعلق بالتكوين الذاتي أو الشخصي لمن سيزاول مهنة التدقيق ومن هنا أطلق البعض عليها معايير شخصية  .

**وهذه المجموعة تحتوي على 3 معايير وهي :**

1)  يجب أن يقوم بالتدقيق شخص أو أشخاص حائزون على التدريب الفني الملائم والكفاءة اللازمة في تدقيق الحسابات.

2)على مدقق الحسابات أن يلتزم دائما باستقلال تفكيره في جميع الأمور التي تمت إلى المهمة الموجهة إلية

3 على المدقق إن يبذل العناية المهنية اللازمة والواجبة في عملية التدقيق ووضع التقرير

**\* المعيار الأول  :**

 على المدقق إن يحصل على التدريب والكفاءة اللازمة التي تأهله بان يمارس مهنة التدقيق بشكل صحيح وجيد فالتدريب المهني يتطلب مواصلة الدراسة والمداومة على الاطلاع على المجلات المهنية والنشرات والبيانات والإصدارات التي تصدر عن طريق الهيئات المهنية والرسمية ويشمل ايضا الاشتراك بشكل منتظم في الاجتماعات والندوات التي تنعقد من قبل المنظمات المهنية التي لا تختص فقط بالمحاسبة وإنما أيضا بالتخصصات ذات العلاقة بالمحاسبة مثل أدارة الأعمال والاقتصاد .....

**\* المعيار الثاني :**

 على المدقق إن يكون مستقل وهذا يعني ان يكون مستقل بتفكيره في جميع الأمور وان يكون مستقل أيضا في اتخاذه للقرارات دون أي تحيز لأطراف معينة داخل الشركة ، فالاستقلالية ضرورة لا غنى عنها التي من شانها ان تضفي المزيد من الثقة على البيانات الحسابية التي يبدى رأي فيها خصوصا ان المستثمرين والدائنين والدوائر الرسمية تعتمد على  رأي المدقق لكونه طرف مستقل ومحايد لا يتأثر بأي جهة داخل الشركة وخارجها.

**المعيار الثالث :**

على المدقق إن يبذل العناية الواجبة في عملية التدقيق وفي وضع التقرير النهائي وهذه العناية تتطلب مراجعة انتقاديه لكل مستوى من مستويات الأشراف على العمل الذي يتم ومسألة العناية تتعلق بما يؤديه المدقق من عمل وبدرجة حسن أداءه  له .

**2ـ معايير العمل الميداني[[52]](#footnote-53)**

**وهي 3 معايير :**

1. يجب وضع مخطط واف لعملية التدقيق كما يجب الإشراف بدقة على المساعدين الذين قد يستعين بهم المدقق.

2- يجب القيام بدراسة وافية وإجراء تقييم شامل لنظام الضبط الداخلي المعمول به لكونه أساسا للاعتماد عليه أثناء القيام بمهمة التدقيق وعلى ضوءه  يجري تحديد الفحوصات التي يجب ان تقتصر عليه إعمال تدقيق الحسابات.

3- يجب التوصل إلى عناصر ثبوتية جديرة بالثقة وذلك بالمعاينة والملاحظة والتحريات والإثباتات لكي تكون أساسا معقولاً لإبداء الرأي حول البيانات المالية.

**\* المعيار الأول :**

التخطيط والإشراف وهنا يفترض ان يكون التخطيط السديد العائد لمهمة التدقيق يوفر تنظيما صحيحا في مكتب المدقق وبين موظفيه وذلك لضمان حسن سير العمل، ويجب ان تجري كل عملية تدقيق بإشراف صاحب المكتب في حالة الملكية الفردية او بإشراق احد الشركاء او أي شخص آخر استندت

إلية السلطة ولكن تبقى المسؤولية على عاتق صاحب المكتب.

**\* المعيار الثاني   :**

هو فحص نظام الرقابة الداخلي وهنا المدقق يدرس النظام المطبق ويقيمه وذلك لتحديد نطاق عملية التدقيق ومدى الاختيارات التي يجب ان تقتصر عليها عملية تدقيق الحسابات وهذا يعود لتقدير المدقق وحكمة الشخصي.

**\* المعيار الثالث  :**

هنا يجب الوصول إلى عناصر إثباتجديرة  بالثقة عن طريق المعاينة والملاحظة والمصادقات ويمكن تقسيم الأدلةإلىأدلة داخلية وأدلة خارجية فالأدلة الداخلية تشمل دفاتر الحسابات والشيكات ومستندات الخ.... والأدلة الخارجية فتشمل المصادقات من العملاء والموردين ونتائج الاطلاع والاستفسارات التي تجرى خارج الشركة.

**3- معايير وضع التقارير[[53]](#footnote-54) :**

وتشمل 4 معايير:

1-يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعمول عنها .

3- تعتبر البيانات الواردة بالقوائم المالية معبرة تعبيراً كافياً عما تحتويه هذه القوائم من معلومات .

4- يجب أن يذكر المدقق راية حول القوائم المالية او امتناعه عن إبداء الرأي وفي حالة الامتناع يجب ذكر الأسباب .

**\* المعيار الأول :**

 المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي كناية عن قواعد وأصول محاسبية تطبق في مختلف الحالات التي يوجهها المحاسب في العمل ويقصد بالمبادئ ليس فقط القوانين والنصوص العريضة الواجب إتباعها وإنما طرق تطبيق تلك المبادئ أيضا[[54]](#footnote-55) .

**\* المعيار الثاني :**

 الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية وهذا يعني فحص ما اذا كانت الشركة تطبق المبادئ المحاسبية في تسجيل عملياتها وإنها مستمرة في تطبيقها من سنة لسنة دون توقف وانه اذا غُيرَت في سياسات الشركة وان الشركة قد غيرت المبدأ المحاسبي الذي تعمل حسبه فيجب ان يذكر ذلك في التقرير[[55]](#footnote-56) .

**\* المعيار الثالث :**

 على المدقق هنا إن يتأكد من أمانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية ويفصح عن كل واقعة جوهرية قد يؤدي إغفالها إلى تضليل القارئ .

**\* المعيار الرابع :**

إبداء الرأي وهذه القاعدة تتطلب إن يصدر المدقق تقريراً يبين فيه  إبداء الرأي الفني المحايد المستقل حول صحة القوائم المالية ككل ، فأما أن يكون التقرير نظيف لا يوجد أية تحفظات على القوائمالمالية وإماان يكون نظيف مع فقرة توضيحية حول تحفظ معين لا يؤثر على القوائم بشكل كبير وإما أن يعترض وان يمتنع المدقق عن إبداء راية حول عدالة القوائم ويكون التقرير

**جدول (2-2) : يلخص معايير التدقيق المتعارف عليها [[56]](#footnote-57)**

|  |
| --- |
| معايير التدقيق المتعارف عليها |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| معايير إعداد التقرير |  | معايير العمل الميداني |  | المعايير العامة |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| \*إعداد قوائم المالية  \*الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية  \*إبداء الرأي الفني في القوائم المالية كوحدة واحدة |  | \*التخطيط السليم للتدقيق  \*فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية  \*جمع أدلة الإثبات اللازمة |  | \*الكفاءة المهنية اللازمة  \*الاستقلال والحياد  \*بذل العناية المهنية اللازمة |

**المطلب الثالث : أهمية و أهداف التدقيق**

**الفرع الأول : أهداف التدقيق**

حيث يمكن حصر أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين هما التقليدية و الحديثة المتطورة :

**أهداف التقليدية :**

-التأكد من صحة و دقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته وتقرير مدى الاعتماد عليها

-الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية كما هو مقيد في الدفاتر و السجلات

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و الغش

- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم

- تسهيل مهمة دائرة الضرائب لتحديد مبلغ الضريبة

- تقديم التقارير المختلفة و ملء الاستمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق[[57]](#footnote-58)

**أهداف الحديثة :**

-مراقبة الخطط الموضوعة و متابعة تنفيذها

- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة الى الأهداف المرسومة

- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين

-دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم

**أهداف غير مباشرة**

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء او تزوير

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و التزوير عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة

- طمأنة من يطلعون على الحسابات الختامية والميزانية المنشورة من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثمار أموالهم

**الفرع الثاني :أهمية التدقيق**  إن ظهور الثروة الصناعية في القرن التاسع عشر احدث تغيرات جذرية في عالم الصناعة و التجارة بصفة خاصة وفي مجلات الحياة بصفة عامة فتحول المصنع الصغير إلى مؤسسة كبيرة ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة فتعددت أشكال المؤسسات من الناحية القانونية وكذلك من ناحية النشاط فظهرت المؤسسات ذات الامتداد الإقليمي و الوطني و تبعها ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات فكان لابد من إحالة الأمر لذوي الاختصاص من مسيرين و ماليين و استلزم وجود رقابة تحمي أموال المستثمرين من تعسف المسيرين و هو ما يفترض إن يحققه التسجيل المحاسبي السليم للعمليات في المؤسسة هنا بدأت تتجلى أهمية التدقيق داخل المؤسسات سواء كانت خارجية تتم بواسطة أفراد من خارج المؤسسة وتدقيق داخلي يتم بواسطة أفراد من داخل المؤسسة فأصبح للتدقيق كيان ملموس و وجود ظاهر للعيان وأصبح له خطورته و أهميته في الميدان الاقتصادي و يرجع السبب في ان المحاسبة ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحديد الغاية هدفها خدمة الأشخاص اللذين يستخدمون البيانات المحاسبية و يعتمدون عليها فباتخاذ القرارات و رسم الخطط المستقبلية[[58]](#footnote-59) و من هن نعطي بعض من أهمية التدقيق **:**

- عمل ما هو ممكن من أجل حماية أصول الشركة وممتلكاتها، وزيادة الوعي لدى إدارة المنظمة من أجل رفع كفاءة الرقابة الداخلية على كل ما يتعلق بالمنظمة ماليًا وإداريًا

- متابعة العمليات الجارية في المنظمة والتأكد من عدم وجود خرق في العمليات المحاسبية من خلال الالتزام بالقوانين والأعراف المالية والتنظيمية وتطبيقها على كافة السجلات المالية والمحاسبية في المنظمة.

- الكشف عن وجود عمليات الغش والخداع والتزوير والاحتيال المحاسبي التي تهدف إلى تضليل من تُقدم إليهم البيانات المالية، وعدم الكشف عن أي بيانات مالية تختص بعمليات التزوير أو الاحتيال المالي إلا بعد التأكد من حتميتها من أجل القبض على الجناة.

- وضع أسس تقييم المخاطر المحتمل حدوثها في المنظمة وإعطاء الأولوية للمخاطر المالية ذات الأهمية النسبية

- وضع الرقابة المالية الكافية على كافة أقسام المنظمة من قبل فريق التدقيق الداخلي، والتأكيد على ضرورة متابعة أعمال التدقيق الداخلية بحذر خاصة في الأقسام التي تكون مستهدفة بشكل أكبر في عملية التدقيق الداخلي، حيث يتم جمع كافة المستندات المالية والمحاسبية المتعلقة بتلك الأقسام والكشف عليها للتأكد من عدم وجود تضارب أو خلل في البيانات المالية، مما يسهل الكشف عن الأخطاء من قبل المدقق الداخلي قبل أن يطّلع المدقق الخارجي عليها، وقد تتم المراجعة الداخلية بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري أو سنوي

**المبحث الثاني : جانب المدقق**

**تمهيد**

المدقق هو الشخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة مهنته أو على عضوية في مكتب أو شركة مؤهلة للقيام بدور المحاسبين القانونيينويطلق على الشخص الذي يتحمل المسؤولية الشاملة عن إنجاز مهمة التدقيق ومن ثم يوقع على التقرير مصطلح الشريك صاحب التقرير . وبإمكانه تفويض بعض الأشخاص القيام بمهام معينة من عملية التدقيق

**المطلب الأول : تعريف المدقق**

هناك تسميات مختلفة للمراجع منها على سبيل المثال : المراقب المدقق الفاحص المالي و لكن أكثر تلك الأسماء شيوعا هو: المراجع أو مراقب الحسابات و ليست العبرة بالأسماء ولكن بالمسميات

ويعرف المراجع بأنه الفرد الذي يقوم بالتدقيق و الفحص و التحليل و التقويم للمستندات و السجلات و الدفاتر و الحسابات للاطمئنان من سلامة المعاملات و الأحداث الاقتصادية للمنشاة في ضوء أسس و معايير المراجعة المتعارف عليها وطبقا لعقد الارتباط بهدف تقديم تقرير فني محايد عن نتائج عملية التدقيق إلى الجهة المعينة ليعينها على اتخاذ القرارات المختلفة [[59]](#footnote-60)

حيث هناك نوعين من المدقق حسب العمل الذي يقومون به :

**المدقق الداخلي** : وهو موظف داخل المنشاة يتولى أعمال التدقيق و الفحص واكتشاف الأخطاء وتصويبها أولا بأول و يعتبر البرنامج الداخلي جزءا مكملا لعمل المحاسب الداخلي [[60]](#footnote-61)

**المدقق الخارجي** : ويطلق عليه اسم مراقب الحسابات و قد يكون فردا او جهة ومن مهمته التدقيق والفحص و إبداء راية عم إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المركز المالي و نتائج الإعمال [[61]](#footnote-62)

**ومن واجبات المدقق :**

- القيام بفحص الحسابات و التحقق من القيود وكشف الأخطاء

- تقديم الاقتراحات التي تكون صالحة لحسن سير العمل

- حسن اختيار الاختبارات للعمليات المثبتة في الدفاتر

- التأكد من تطبيق قواعد المحاسبية من ناحية :

\* التسجيل الأصول بثمن الكلفة

\* الاستهلاكيات و نسبها القانونية

\* تقويم المخزون السلعي

**المطلب الثاني: الفرق بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي**

**جهة التعيين:**

 أعضاء مجلس الإدارة هم يقومون بتعيين المدقق الداخلي وهو يعد احد العاملين بالمنشأة بينما الخارجي يقوم بتعيينه الجمعية العمومية للشركة أو الجهات الحكومية المنوط بها ذلك مثل الجهاز المركزي للمحا سبات

بالنسبة للهدف من كل منهما:

 المدقق الداخلي دوره التأكد من سلامة النظام المحا سبى المطبق والبيانات المالية و المحاسبية أما المدقق الخارجي فدوره إبداء الرأي الفني المحايد بشأن القوائم المالية عن مدى صحتها والتزامها بتطبيق المبادئ والقوانين والمعايير ا والسياسات المحا سبة

**بالنسبة لتوقيت العمل :**

 يكون المدقق الداخلي يوميا وعلى مدار العام بينما المدقق الخارجي على فترات خلال  العاموأيضا في نهاية الفترة المالية

**الجهة المسؤول أمامها :**

المدقق الداخلي مسؤول أمام إدارة الشركة أما الخارجي فهو مسؤول أمام المساهمين

**الاستقلالية:**

المدقق الخارجي يتمتع بالاستقلال التام فبأداء عمله ويحكمه آداب المهنة والقوانين المنظمة أما المدقق الداخلي فيحكم عمله قوانين الشركة المنظمة للعمل

**التقارير:**

المدقق الداخلي يعد تقريره في الموضوعات التي تطلبها منه الإدارة ويقدمها لها أما المدقق الخارجي يعد تقريره للمساهمين

لا يعارض كل من التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية. بدلا من ذلك ، فإنها تكمل بعضها البعض. يجوز للمراجع الخارجي استخدام عمل المدقق الداخلي إذا رأى أنه مناسب ، لكنه لا يقلل من مسؤولية المدقق الخارجي. يعمل التدقيق الداخلي بمثابة فحص لأنشطة الأعمال ويساعد من خلال تقديم المشورة بشأن مختلف الأمور لاكتساب الكفاءة التشغيلية

من ناحية أخرى ، تكون المراجعة الخارجية مستقلة تمامًا ويتم إحضار طرف ثالث إلى المنظمة لتنفيذ الإجراء. يتحقق من صحة وصلاحية الحسابات السنوية للمنظمة[[62]](#footnote-63)

**المطلب الثالث علاقة المدقق بمجلس الإدارة :**

- يتولى مجلس الإدارة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة المهام التالية

- الإشراف على تعيين كوادر التدقيق الخاص بالشركة

- مراجعة وثيقة التدقيق الداخلي وإقرارها لتحديد صلاحيات و مسؤوليات وأهداف التدقيق

- مراجعة خطة التدقيق الدورية بالإضافة إلى إقرار أية تعديلات عليها

- الإشراف على نشاط دائرة التدقيق والتأكيد من أدائها للمهام الموكلة إليها بنجاح وفعالية

- إقرار خطط و برامج التدريب و التطوير للعاملين في دائر التدقيق

- التواصل المستمر و المباشر مع مدير دائرة التدقيق لمناقشة إي مستجدات [[63]](#footnote-64)

- الإشراف على برامج فحص جودة أداء دائرة التدقيق و للمجلس تكليف جهة خارجية متخصصة للتأكد من أداء دائرة التدقيق لمهامها بأسلوب مهني و وفق المعايير العالمية للمهنة

**خلاصة الفصل :**

يهدف التدقيق بشكل رئيسي إلى تقديم تأكيدات لصانعي القرار ومستخدمي هذه البيانات بعدالة تعبيرها عن كافة النواحي الجوهرية ووفقاً للإطار العام للتقارير المالية المطبقة من حيث المركز والأداء المالي والتدفقات النقدية وهو التحقق من صحة البيانات المالية وفقاً [لمعايير المحاسبة الدولية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9) والتأكد من صحتها وعدالتها ،التدقيق له علاقة بالمحاسبة ولكنه تخصص مستقل بذاته، وظيفة المدقق تكمن في جمع الأدلة للتأكد من صحة البيانات أو وجود خطأ ما ، تهدف عملية التدقيق المالي إلى توفير الأدلة المادية للخروج بتأكيد صحة البيانات المالية من عدمها بعد فحص تلك البيانات من جميع النواحي ، وإعطاء صورة حقيقية وعادلة عن تلك التقارير ، لزيادة قيمة ومصداقية البيانات المالية الصادرة عن الإدارة ومن ثم طمأنة المعنيين في تلك البيانات المالية للحد من المخاطرة عند المستثمرين

**الفصلالثالث:**

**تقييم منهجية التدقيق في مؤسسة التأمين**

**(دراسة تطبيقية لشركة ترست الجزائر للتأمين و إعادة التأمين)**

**المبحث الأول : بطاقة تعريفية عن شركة ترست للتأمينات**

**المطلب الأول : ماهية الشركة**

**الفرع الأول : نشأة و التعريف**

**1\*نشأتها :**

شركة ترست العالمية للتأمين شركة مساهمة عامة فلسطينية أسسها مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين ذوي الخبرات العريقة في مجال التأمين في الأسواق العربية والعالمية، وهي شركة زميلة لمجموعة شركات ترست العالمية للتأمين، إحدى أكبر مجموعات التأمين وإعادة التأمين في الشرق الأوسط ويبلغ رأس مال مجموعة ترست في مختلف فروعها ما يزيد على مائتي مليون دولار وقد حققت هذه الشركة شهرة عربية وعالمية نعتز بها أثبتت بأن الكفاءات الفلسطينية والإنسان الفلسطيني قادر على البناء والعطاء أينما وجد وفي ظل أصعب الظروف[[64]](#footnote-65).

 بدأت الشركة عملها في قطاع غزة في منتصف عام 1994 ثم امتد نشاطها ليشمل كافة أنحاء الضفة الغربية منتصف العام 1995، ويبلــــغ رأس مال الشركة المصرح به عشرة ملايين دولار أمريكي والمكتتب به والمدفوع ثمانية ملايين ومائتان وخمسون ألف دولار أمريكي.

 و قد كان لتمتع الشركة باتفاقيات إعادة تأمين من الدرجة الأولى أكبر الأثر في تمكينها من أداء عملها وتوفير أوسع تغطية تأمينية ممكنة لزبائنها، وتعطي الشركة حرية تامة في التعامل مع المطالبات الناشئة.

**الالتزام والثقة:**

 تتلقى الشركة دعماً فنياً كاملاً من مجموعة شركات ترست العالمية مما يعطي الشركة دفعاً قوياً وثقة أكبر من أجل تقديم أفضل الخدمات التأمينية لزبائن الشركة والمساهمة الفاعلة في تطوير صناعة التأمين الوطنية والرقي بها إلى مستوى الأسواق المجاورة والأسواق العالمية أيضاً حيث تضع الشركة خبراتهاوإمكانياتها في خدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتوفير الحماية والغطاء التأميني للمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية وكافة المصالح الحكومية.

**الخبرة والكفاءة:**

 ومن أجل أن تنجح الشركة في تقديم خدماتها على أرقى المستويات قامت باستخدام فريق متمرس من العاملين ذوي خبرات فنية عالية لهم حرية أكبر فياتخاذ القرارات والالتزامات بعيداً عن القيود الروتينية التقليدية، ولقد وضعت الشركة خطة إستراتيجية واضحة وطويلة المدى لمجابهة تحديات المستقبل ومواكبة التغيرات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها بلدنا والمنطقة المحيطة بنا وستعمل الشركة بكل جهد وعزيمة صادقة للنهوض بسوق التأمين الوطنية والعمل على تنظيم صناعة التأمين الوطنية.

**مكانة الشركة وعلاقاتها في الأسواق العالمية:**

 إن علاقات وخبرات مجموعة ترست العالمية للتأمين عريقة وتنافس أرقى المستويات العالمية وأصبحت إحدى الشركات الزميلة للشركة وهي شركة ترست لإعادة التأمين (البحرين) من الشركات المعتمدة والمقبولة أيضاً كشركة إعادة تأمين من الدرجة الأولى لدى سوق لويدز في لندن والأسواق العالمية الأخرى ، ومصنفة كذلك من قبل لجنة آي.إم.بيش- لندن – بدرجة (A-) وتفتخر مجموعة ترست بأنها أول مجموعة تأمين عربية يسمح لها بتسجيل فـرع في الولايات المتحدة الأمريكية – مدينة هيوستن.

 كما أن للشركة علاقات وطيدة مع أسواق التأمين العربية مثل السوق المصري والأردني وأسواق الخليج العربي ، والمغرب العربي وكذلك مع الأسواق الآسيوية والعالمية الأخرى حيث تحظى ترست بثقة وسمعة ممتازة في جميع هذه الأسواق.

 إن بدء واستمرار نشاطنا في فلسطين جاء ليتوج مسيرتنا وثمرة طيبة لخبراتنا العريقة في الأسواق العربية والعالمية ، حيث أصبح الوطن بحاجة ماسة لكل الخبرات والكفاءات الوطنية للمساهمة في بناء هذا الوطن كريماً مستقلاً وترسيخ دعائم اقتصاده بشكل صحيح ومتين.

**2\* تعريفها :**

**ترست” للتأمين وإعادة التأمين، من أهم المجموعات العربية والعالمية نجاحا وتميزا في عالم الخدمات التأمينة، حققت نقلة نوعية في الخدمات التأمينية في الجزائر، على غرار دول العالم. ما أكسبها ثقة زبائنها وجعلها تحتل المرتبة الأولى في سوق التأمينات الخاص، من حيث رقم الأعمال، حققت مجموعة شركات ترست العالمية للتأمين وإعادة التأمين أعلى تصنيف عالمي عربي في مجال الأشغال التأمينية، كما أنها من الشركات العربية المرخص لها عالميا للعمل في السوق البريطاني والأمريكي**[[65]](#footnote-66)

**الفرع الثاني : دخول الشركة للجزائر**

تعتبر مجموعة شركات ترست العالمية للتأمين وإعادة التأمين، من أهم المجموعات العربية والعالمية نجاحا وتميزا في عالم الخدمات التأمينية، وقد حققت نقلة نوعية في الخدمات التأمينية على المستوى العربي، ما أكسبها ثقة الجميع، لإيمانها في الإنسان ومقدرته على التحدي والعطاء. ومن هنا حققت مجموعة شركات ترست العالمية للتأمين وإعادة التأمين أعلى تصنيف عالمي عربي في مجال الأشغال التأمينية، كما أنها من الشركات العربية المرخص لها عالميا للعمل في السوق البريطاني والأمريكي. وشركة ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين تنتمي لهذه المجموعة، حيث كانت أول شركة تأمين خاصة تدخل السوق الجزائري سنة 1997، لتبدأ نشاطها سنة 1998 وتستمر إلى غاية يومنا هذا

حيث سيبلغ عدد الوكالات مع نهاية 2019 أكثر من 250 وكالة

تعمل شركات التأمين على تحقيق ادخار كبيرة تدعم العملية الاستثمارية وتسهم في توفير التمويل اللازم لها، عن طريق توظيف هذه المدخرات في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات)، إن التراكمية الدائمة التي تحققها أموال التأمين، وبصورة خاصة الاحتياطات الفنية، تحقق عملية ضخ مستمرة في مختلف الفروع الاستثمارية، ما يساعد في إقامة مشاريع جديدة وتشغيل الأيدي العاملة، وهذا يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية

**المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة**

*مجلس الإدارة*

*لجنة التدقيق*

*المدير العام*

*المدير العام المساعد*

مديرية الموارد البشرية

مديرية المراقبة

مديرية الشبكة والتسويق

مديرية الكترونية

مديرية والمالية المحاسبة

*مديرية الاكتتاب*

*مديرية الكوارث*

*مديرية الإنتاج*

*مديرية إعادة التامين*

|  |
| --- |
|  |
|  |
|  |

**المبحث الثاني : التدقيق الخارجي في مؤسسة ترست لتأمين و إعادة التأمين**

التدقيقالخارجي هو فحص انتقادي ومحايد لدفاتر وسجلات والبيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة، بهدف المصادقة على سلامة وانتظامية الحسابات، فهذا التدقيق إجباري بالنسبة لبعض SPA المؤسسات كشركات المساهمة حيث يقوم بمهمة التدقيق الخارجي هيئة خارجية ومستقلة عن إدارة المؤسسة، أي أن المدقق الخارجي لا يربطه بالإدارة أي عقد عمل، بل يتقاضى أتعاب تبعا لنوعية التدقيق المطلوب منه، وممكن أن يكون ( التدقيق الخارجي قانوني)محافظ الحسابات( أو تعاقدي )الخبير المحاسبي) ويجب أن لا يتبادر إلى الأذهان أن وجود مصلحة للتدقيق الداخلي في المؤسسة يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي مستقل، فانعدام الحياد و الاستقلالية المطلقة في المدقق الداخلي الخاضع بالتبعية للإدارة ومن ثم يخدم أهدافها، بينما يتوفر مبدأ الاستقلال في المدقق الخارجي، ولهذا يطلق على التدقيق الخارجي بالتدقيق المحايد أو المستقل.[[66]](#footnote-67)

**المطلب الأول: التدقيق الخارجي في مؤسسة ترست الجزائر لتأمين و إعادة التأمين**

**الفرع الأول : أهمية التدقيق الخارجي في مؤسسة ترست الجزائر لتأمين و إعادة التأمين**

**إدارة المشروع:**

تعتمد إدارة المشروع اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية و المالية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل مدقق حسابات محايد ومستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، كما يزيد درجة الاعتماد عليها.

كذلك تستخدم إدارة المشروع البيانات الواردة بالقوائم المحاسبية و المالية والتي خضعت للتدقيق في أغراض التخطيط ورسم السياسات المستقبلية واتخاذ القرارات.

**المستثمرون:**

يعتبر تقرير المدقق الخارجي أداة فعالة بالنسبة للمساهمين، حيث يعتمدون عليه في إبقاء أعضاء مجلس الإدارة أو سحب الثقة منهم وإعادة انتخاب مجلس إدارة آخر.

  أما المستثمرين الجدد فيعتمدون على القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن.

**البنوك:**

تطلب المؤسسات الحصول على قروض من البنوك والمؤسسات المصرفية، وقبل أن توافق هذه الأخيرة على منح تلك القروض، فإنها تقوم بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة،وتستفيد من القوائم المالية المصادق عليها وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسة على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.

فتقرير المدقق الخارجي  يساعد البنك في اتخاذ قرارات منح القروض و التسهيلات البنكية.

**الهيئات الحكومية:**

 تعتمد بعض أجهزة الدولة كمصلحة الضرائب على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض مثل فرض الضرائب والرقابة..الخ، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأغراض دون وجود بيانات مصادق عليها ومعتمدة من جهات محايدة ومستقلة.

**الفرع الثاني : أنواع التدقيق الخارجي في مؤسسة ترست الجزائر لتأمين و إعادة التأمين**

**أولا:حسب الحالة "المراجعة الخارجية للحسابات"**

تتعاقد المؤسسة مع المدقق الخارجي لمراجعة الحسابات و يجب على المدقق يتحمل كامل مسؤوليته عند قيامه بأداء مهمة التدقيق في المؤسسة، وعن التصريحات التي يدليها والتي تعتمد على أدلة ومصادر عملية وقانونية تخضع لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها. يقوم المدقق بإعداد وتكوين ملف العمل ويحدد الوسائل الكفيلة لإثبات الأحداث التي ، يتسنى من ورائها كشف الأخطاء والغش والقيام بفحص العمليات التي تقوم بها المؤسسة والتحقق من عناصر القوائم المالية وذلك حتى يتمكن من الإدلاء برأيه في التقرير الذي يقوم بإعداده، فهذا الأخير يعتبر المنتج النهائي لعملية التدقيق والذي يعتمد عليه العديد من الأطراف لاتخاذ القرارات المناسبة.

لكن وجود نظام سليم التدقيق الداخلي يزيد من اعتماد المدقق الخارجي على درجة متانة أنظمة الرقابة الداخلية، ويقوم باستعمال أسلوب العينات عند قيامه بالتدقيق .كذلك يستطيع المدقق الخارجي الاعتماد على التوضيحات المقدمة له من طرف المدقق الداخلي، كما يستطيع اعتماد بعض الكشوف ، إجراءات المؤسسة ا لما له من خبرة شاملة في عمليات و والقوائم والتحليلات التي أعدها المدقق الداخلي، كما يعتمد على دقة أعمال قسم التدقيق الداخلي بالنسبة لفحص عمليات الفروع التي لا يمكن من زيارتها.

ولكن رغم هذا التعاون الوثيق، فان وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي لن يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي محايد ومستقل.

**ثانيا: بموجب مراجعة الحسابات القانونية"قانون المراجعة التعاقدية "**

يجب على المدقق أن يؤكد للمساهمين والأطراف الثالثة أن البيانات المالية المقدمة لهم تعطي صورة دقيقة عن أداء الكيان ووضعه المالي. وهذا ما يسمى التدقيق القانوني.

في تقريره يعطي المستمع رأيه :

- شهادات بدون تحفظ، - شهادات مع التحفظ، - يرفض التصديق.

- لم يعد مكتب مراجع الحسابات إلزاميًا بالنسبة لـش.م.م الذي يولد أقل من 000 000 10 دج في حجم التداول.

التدقيق ملزم بنص القوانين في الدولة، ومثال ذلك، القوانين المنظمة لمؤسسات المساهمة في مختلف الدول، فمن أهم ما تنص عليها هذه القوانين ضرورة تعيين مدقق حسابات أو ما يعرف بمراقب حسابات قانوني للمؤسسة يتولى تدقيق حساباتها وقوائمها المالية، وقد جرى العرف في هذا المجال أن يقوم مجلس إدارة المؤسسة بترشيح مدقق الحسابات وتصدر الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة قرار تعيينه وتحديد أتعابه.

**حسب المجال الخاضع للمراجعة :ثالثا**

أي حسب القطاع المراد مراجعته

**مثلا :**

**-**مراجعة الحسابات التشغيلية:

* مراجعة الحسابات الضريبية
* مراجعة الحسابات الاجتماعية،
* مراجعة نظم المعلومات، وما إلى ذلك

- المحاسبة ومراجعة الحسابات المالية

**المطلب الثاني  : أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في شركة ترست لتأمين و إعادة التأمين**

بعد قيامنا بمقابلة مع مدقق داخلي في لشركة حول اسلوب التدقيق الداخلي المعتمد وتقييمه أثناء القيام بعملية التدقيق في الشركة تبين لنا مايلي :

**الفرع الأول : مراحل التدقيق الداخلي المعتمدة في الشركة**

**أولا :ميثاق التدقيق**

**المهمة والعمل :**

¶تتمثل مهمةمديرية التدقيق الداخلي في كل كيان من كيانات المجموعة في توفير خدمات تأمين واستشارات مستقلة وموضوعية تهدف إلى تحقيق القيمة وتحسين عمليات المجموعة،¶المديرية وتساعد مديرية التدقيق الداخلي الفريق في تحقيق أهدافه من خلال توفير نهج منهجي ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة وإدارة الأعمال.

يتمثل نطاق عمل مديرية التدقيق الداخلي في تحديد ما إذا كانت شبكة إدارة المخاطر في الشركة، وعمليات الرقابة، وإدارة الأعمال، كما صممتها وتمثلها الإدارة، كافية وتعمل لضمان ما يلي:

* يتم تحديد المخاطر والتحكم فيها بشكل صحيح.¶
* ويلزم التفاعل مع مختلف أفرقة الإدارة.¶
* المعلومات المالية والإدارية والوظيفية دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب.¶
* تتسق إجراءات الموظفين مع السياسات والمعايير والإجراءات المعمول بها والقوانين واللوائح المعمول بها.¶
* ويتم الحصول على الموارد اقتصاديا، واستخدامها بكفاءة، وحمايتها على نحو كاف.
* ¶يتم تحقيق البرامج والخطط والأهداف.¶
* يتم اعتماد الجودة والتحسين المستمر في عملية مراقبة المجموعة.
* ويتم تحديد المسائل التشريعية ومسائل الرقابة التي تؤثر على الفريق ومعالجتها على النحو المناسب.¶

يمكن تحديد فرص تحسين الرقابة الإدارية والربحية وصورة المجموعة أثناء عمليات التدقيق. وسيتم إبلاغها على مستوى الإدارة المناسب.

**المسؤولية :¶**

وستكون مديرية التدقيق الداخلي مسؤولة أمام مجلس الإدارة ولجنة التدقيق عن:**¶**

* تقديم تقييم منتظم لمدى كفاية وفعالية عمليات كل كيان لرصد أنشطته وإدارة مخاطره في المجالات المحددة في إطار مهمة العمل ونطاقه.¶
* الإبلاغ عن المشاكل الخطيرة المتعلقة بعمليات مراقبة أعمال الشركة من خلال إجراء أي تحسينات على هذه العمليات وتقديم معلومات حول هذه المشاكل في شكل قرارات.
* تقديم معلومات دورية عن حالة ونتائج خطة مراجعة الحسابات السنوية وكذلك عن فعالية موارد المديرية.
* تنسيق وتنفيذ مهام الرقابة الأخرى (إدارة المخاطر، والامتثال، والأمن، والقانون، والأخلاقيات، والمراجعة البيئية والخارجية) على النحو المحدد في الفرع أعلاه "المسؤوليات"**تنسيق**

**الاستقلال :¶**

ولضمان استقلالية مديرية المراجعة الداخلية للحسابات، سيكون موظفوها مسؤولين وظيفيا أمام لجنة مراجعة الحسابات وإداريا أمام المجلس التنفيذي.

**المسؤولية :**¶

وتقع على عاتق مديرية التدقيق الداخلي وموظفيها:¶

* وضع خطة مراجعة سنوية مرنة باستخدام منهجية مخاطر أساسية مناسبة، بما في ذلك جميع المخاطر التي تحددها الإدارة وتقديمها إلى لجنة التدقيق لمراجعتها والموافقة عليها بالإضافة إلى التحديثات الدورية.¶
* تنفيذ خطة التدقيق السنوية، كما تمت الموافقة عليها، بما في ذلك أي مهام أو مشاريع خاصة تم تحديدها من قبل المجلس ولجنة التدقيق.¶
* الحفاظ على موظفين مؤهلين ومؤهلين من ذوي الخبرة في مجال التدقيق حصلوا على شهادات مهنية تفي بمتطلبات هذا الميثاق.¶
* تقييم وظائف الدمج الهامة والخدمات والعمليات والعمليات وعمليات التحكم الجديدة أو المتغيرة تتزامن مع تطويرها وتنفيذها و/أو توسعها.¶
* تقديم تقارير دورية إلى لجنة التدقيق والإدارة العليا حول نتائج أنشطة التدقيق.¶
* إبقاء لجنة التدقيق على علم بالاتجاهات الناشئة والممارسات الناجحة في التدقيق الداخلي.¶
* تقديم قائمة بالأهداف ونتائج الإجراءات إلى لجنة التدقيق.¶
* المساعدة في أعمال الرصد التي يحتاجها المجلس أو لجنة التدقيق في جميع أنحاء المنظمة.¶
* دراسة نطاق عمل مراجعي الحسابات والمنظمين الخارجيين لتوفير التغطية المثلى لمراجعة الحسابات للفريق بأسعار معقولة.
* وبالتعاون مع الإدارة ومراجعي الحسابات الخارجيين ولجنة التدقيق، سيتم إعداد تقرير إدارة الشركة وإدراجه في التقرير السنوي للشركة.¶

**السلطة:**¶

يؤذن لمديرية التدقيق الداخلي وموظفيها بما يلي:¶

* الوصول غير المقيد إلى جميع وظائف الشركة وسجلاتها وممتلكاتها وموظفيها.¶
* يمكنك الوصول بحرية وكاملة إلى لجنة التدقيق والمديرين التنفيذيين للشركة.¶
* تخصيص الموارد، وإعداد الترددات، وتحديد الموضوعات، وتحديد نطاقات العمل، وتطبيق التقنيات المطلوبة لتحقيق أهداف التدقيق.¶
* الإعراب عن القلق إزاء أي تغييرات في سياسات الشركة و/أو إجراءاتها التشغيلية التي تسببها الإدارة داخل المجموعة، والتوصية بالتعديلات.¶ (يجب تعميم أي تغييرات مقترحة في السياسات والإجراءات التشغيلية أو المالية للشركة على مديرية التدقيق الداخلي)¶
* احصل على المساعدة اللازمة من الموظفين في الهياكل التنظيمية التي تتم فيها عمليات التدقيق، بالإضافة إلى الخدمات المتخصصة الأخرى داخل الشركة أو خارجها.¶

**الاستبعادات: ¶**

مديرية التدقيق فيلا يسمح مديرية التدقيق الداخلي و الموظفين بما يلي:¶

* القيام بأي بعثة تشغيلية نيابة عن المنظمة أو الشركات التابعة لها باستثناء البعثات الخاصة التي يكلف بها الرئيس و/أو رئيس لجنة مراجعة الحسابات على النحو المذكور أعلاه "المسؤولية"¶
* إطلاق أو الموافقة على المعاملات المحاسبية الخارجية لمديرية التدقيق الداخلي.¶
* قيادة أنشطة أي موظف لم يتم تعيينه من قبل مديرية التدقيق الداخلي. باستثناء الموظفين الذين يرتبطون مباشرة بفرق التدقيق أو الفرق التي تساعد المدقق الداخلي للمجموعة.

**معايير ممارسة التدقيق :**¶

وستستوفي مديرية التدقيق الداخلي معايير الممارسة المهنية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين أو *تتجاوزها.*¶

**خطة التدقيق :ثانيا**

**1- معلومات عامة**

**1.1 هدف:**

تتولى إدارة التدقيق الداخلي في [[67]](#footnote-68)TAAR مسؤولية الامتثال لتوصيات مجلس الإدارة (BOD) ممثلة في لجنة التدقيق (CA)فيما يتعلق بحماية موظفي الشركة وإنشاء لافا ليور لعمليات الشركة وحمايتها.

الغرض من المراجعة الداخلية للحسابات هو تنفيذ نهج مراجعة الحسابات الذي سيمكن في DAI  
تزويد جميع الجهود بتقييم مستقل وموضوعي لجميع العمليات التجارية وتقنيات إدارة المخاطروحالة الرقابة الداخليةوالكفاءة والفعالية.

**2.1 النطاق :**

يشمل نطاق المراجعة الداخلية فعالية العمليات مع مراعاة التكاليف المتكبدة ، وموثوقية المعلومات المالية ، وتقييم الرقابة الداخلية ، وأداء الإدارة المالية ، والامتثال للقوانين المعمول بها ، اللوائح وعدم الامتثال للقانون واللوائح الأخرى التي تحكم عمليات أعمال TAAR.

**3.1 تحليل المخاطر**

وأظهر تحليل المخاطر في الإدارات أن المناطق المعرضة للخطر موجودة داخل جميع الهياكل،وأن أثر المخاطر يتغير من هيكل إلى آخر.ونتيجة لذلك، واستنادا إلى تقييم المخاطر وعمليات التدقيق السابقة، نختار موضوع بعثات مراجعة الحسابات في العام

**امثلة لمواضيع بعثات سنة 2020 :**

* المشتريات، الأسواق (عمولة الشراء، إجراءات الشراء TAAR، المحاسبة، الخ).
* متابعة "التقرير المرحلي (يليه رفع التحفظات)" ومتابعة التوصيات.

**2 تقييم المخاطر**

**2. 1تقييم المخاطر**

ومن الضروري لنجاح البعثة تحديد المخاطر المرتبطة بها ككل ومعالجة المخاطر المحددة المتصلة بالعمليات، وبالتالي، فإن سجل المخاطر في إدارة المخاطر، وسيقوم بتقييم إدارة الحلول المقدمة. أيضا، لكل قسم داخل الشركة،تسليط الضوء على مجالات الضعف وتحديد الضوابط التي يتم تحديدها أقل للتخفيف من المخاطر. سنستخدم العديد من أدوات تقييم المخاطر، بما في ذلك قوائم مرجعية مصممة خصيصًا وخبرتنا في التحكم. لكل قسم، سنقوم أيضا ً بردع مؤشر الأداء الرئيسي المطبق على كل قسم، والذي سنقوم على أساسه بتقييم جودة التوظيف والتوظيف،وتقنيات تحليل المخاطر للحصول على نتائج مباشرة أكثر دقة في التقارير. وبالإضافة إلى ذلك،سيكون إطار إدارة المخاطر محور تركيزنا. ومن المفهوم أن تقييم المخاطر يأخذ في الاعتبار ما يلي:

* التغيرات في النظم الإيكولوجية الهامة؛
* عدم الامتثال للقانون واللوائح الأخرى التي تحكم عمليات الشركة؛
* التغييرات في الموظفين أو مغادرة الموظفين؛
* المسائل الداخلية/الخارجية الهامة السابقة الصلة (مفوضو الحسابات، ومختلف تقارير الإدارة/التفتيش)
* تعقيد النظام و/أو المشاكل؛
* آخر مرة تمت مراجعة حسابات الإدارة؛
* الكشف عن المعلومات السرية؛
* التأثير على صورة TAAR؛
* كمية (رقم)الحركات التي تمت معالجتها؛
* حجم وأسئلة مراجعة الحسابات التاريخية.

**2. 2 إستراتيجية التدقيق الداخلي**

الهدف الرئيسي من مديرية التدقيق الداخلي هو تزويد لجنة التدقيق (AC) بتأكيد معقول بأن الإدارة العليا تضمن تطبيق التوجيهات والمبادئ التوجيهية لمجلس الإدارة بشكل فعال لتحقيق الأهداف المحددة. تمشيا مع الأهداف الإستراتيجية :

* التركيز على الكفاءة التشغيلية من خلال تحديد مجموعة منKPI من قبل الإدارة.
* مراجعة العمليات التجارية الرئيسية،وتسليط الضوء على المجالات ونقاط القوة والثغراتوتحديد التوصيات الممكنة للتخفيف من المخاطر.
* تقديم الدعم لإدارة مراجعة الحسابات (المهام الخاصة التي وضعت كمثال)،كما توفر التوجيه النموذجي للخدمات التي تحتاج ليها، مع التسليم بأن المسؤولية ستكون على عاتق إدارة من هذا النوع مثل استقلال الهيئة السليمة.
* جمع الأدلة الواقعية والوثائق الداعمة وإجراء جلسات الاستماع والتحقيقات في حالة وجود دلائل قوية على وجود نشاط احتيالي كاف.

**3 نطاق المراجعة الداخلية للحسابات :**

**1.3 مخطط التدقيق :**

ستتبنى [[68]](#footnote-69)DAI تغطية تحقق كاملة كل عامين. سيتم تقديم الخطة إلى المرجع المصدق (CA) في غضون فترة زمنية معقولة قبل تنفيذ توجيهاتهم. نظرًا لأننا نعتمد نهجًا قائمًا على المخاطر ، فإننا سنعتمد تكرار التحقق التالي:

* المناطق عالية الخطورة === مرتين في السنة

• مناطق الخطر المتوسط ​​=== مرة واحدة في السنة

• مناطق منخفضة المخاطر === كل سنتين

**تقييم المخاطر - تقرير عن النتائج : 2.3**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **Département** | **نقاط المخاطر** | **عالية جدا** | **عاليه** | **متوسطة** |
| Claims Department | 26 | 05 | 07 | 14 |
| Production | 45 | 05 | 16 | 24 |
| Finance Department & Recoveries | 46 | 18 | 23 | 05 |
| HR &Admin Department & Network | 40 | 07 | 22 | 11 |
| IT Department | 45 | 15 | 10 | 20 |
| Network Department | 42 | 10 | 15 | 17 |

**3.3 تصميم وتنفيذ**

يرجى الاطلاع على تقرير تحليل المخاطر وتقرير التقدم المحرز وسجل المخاطر.

**.4 العلاقات مع إدارة المخاطر3**

أنشأت الشركة إدارة المخاطر في عام 2014 بتفويض واضح لمسح خط المعلومات الواضح لمدير المخاطر للقضايا الفنية ،فقد قمنا بالعديد من المناقشات والاجتماعات لتسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بالشركة والضوابط المتاحة للتخفيفمن هذه المخاطر ولكن في الوقت الحالي أصبح القسم شاغرًا منذ استقالة رئيس إدارة المخاطر في19/09/2017

**3. 5 تقويم تطبيق**

وفيما يلي الخطة المقررة لتنفيذ الخطة المقترحة:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الفصل الأول** | **الفصل الثاني** | |
| الإدارة الإقليمية | الإدارة الإقليمية لـ**ب** | |
| الإدارة الإقليمية لـ **ج**  ( إدارة الموارد البشرية، ، والمالية والمحاسبة...). الشبكات | الإدارة الإقليمية لـ **خ**  ( إدارة الموارد البشرية، ، والمالية والمحاسبة...). الشبكات |

**ثالثا : سجل المخاطر**

|  |
| --- |
| **سجل المخاطر** |

**تحليل المخاطر وتقييمها**

**توزيع المخاطر حسب الهيكل**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **H.R, ADM & Réseau** | | | **Production** | | | **Sinistre** | | | **Finance, Comptabilité &Rec** | | |
| **CYCLE N°** | **Très élevé** | **Élevé** | **Moyen** | **Très élevé** | **Élevé** | **Moyen** | **Très élevé** | **Élevé** | **Moyen** | **Très élevé** | **Élevé** | **Moyen** |
| **01/2017** |  | **4** | **2** |  | **4** | **5** |  |  |  |  | **3** | **1** |
| **02/2017** | **2** | **4** | **3** |  | **3** | **4** |  | **3** | **4** |  | **6** | **1** |
| **03/2017** |  | **1** |  |  | **1** |  |  | **1** |  |  | **4** | **1** |
| **04/2017** | **2** | **6** | **4** | **1** | **3** | **5** |  | **2** | **6** | **6** | **8** |  |
| **05/2017** |  |  |  |  |  |  | **1** |  |  |  |  |  |
| **06/2017** |  |  |  |  |  |  |  |  |  | **7** |  |  |
| **07/2017** |  |  |  | **1** |  |  |  |  |  |  |  |  |
| **08/2017** | **3** | **4** | **2** |  | **2** | **8** | **2** | **1** | 3 | **2** | **2** | 2 |
| **09/2017** |  | **1** |  | **2** | **1** |  | **1** |  |  | **2** |  |  |
| **10/2017** |  | **2** |  | **1** | **2** | **2** | **1** |  | **1** | **1** |  |  |
| **Total** | **7** | **22** | **11** | **5** | **16** | **24** | **5** | **7** | **14** | **18** | **23** | **5** |

**رابعا : رسالة المهمة**

**تنفيذ خطة التدقيق**

**في ما يلي شكل الـTORوهي رسالة المهمة المرسلة إلى الكيان المراجعة**

**مقدمه:**

ستتطلع مديرية المراجعة الداخلية للحسابات ببعثة لمراجعة الحسابات داخل الوكالات .........تعتمد مباشرة على مكتب .......الإقليمي. تستمر هذه المهمة أسبوعًا واحدًا وستبدأ يوم الأحد 3 نوفمبر 2019.

 وستصبح هذه البعثة قابلة للتحقيق من خلال استخدام برنامج لمراجعة الحسابات معد مسبقا يهدف إلى استعراض عمليات الوكالة وأنشطتها.

 أعمال مراجعة الحسابات باجتماع مع السيد رئيس الوكالة، وبديله موجود في الموقعمدقق. وسيبدأ الـ

 وخلال هذا الاجتماع، سنقوم بإجراء استبيان الرقابة الداخلية وجمع المعلومات الأولية عن الرقابة الداخلية اللازمة لتنفيذ مهمتنا.

**الاهداف:**

* التأكد من أن عمليات الوكالة وعملياتها تكون بشكل صحيح
* ضمان وجود رقابة داخلية كافية في تنفيذ عمليات مختلفة
* ضمان الامتثال للتوازنات المحاسبية والمادية؛
* ضمان تطبيق نصوص ولوائح وإجراءات TAAR والامتثال لها.

**المخاطر:**

* سوء تنفيذ العمليات داخل الوكالة؛
* ولا توجد رقابة داخلية/أو رقابة غير كافية على تنفيذ مختلف العمليات؛
* عدم الامتثال للأرصدة المحاسبية؛
* عدم التطبيق و / أو الامتثال لنصوص ولوائح وإجراءات الشركة

**مجال العمل :**

 وسيتم استعراض المجالات التالية للتأكد من دقتها وشمولها وصادقها.

 البيئة العامة؛

* إدارة الإنتاج؛
* إدارة المطالبات والتعويضات؛
* إدارة النقدية والمحاسبة والتحصيلات؛
* عمليات متنوعة.

**طرق التدخل :**

 سنقوم بتقييم وجود واتساق الرقابة الداخلية وتطبيق إجراءات الشركة باستخدام استبيان الرقابة الداخلية من خلال مقابلات مع الموظفين.

كما أنه سيجري الاختبار المناسب لضمان فعالية الرقابة الداخلية وانتظام العمليات

**المعني بالأمر:**

- رئيس الوكالة أو موظفيها البديلين أو موظفي الوكالة؛

المسؤولون أو الموظفون في مختلف أقسام الوكالة.-

**موظفو التدقيق الداخلي:**

 سيد :.............................. مدير التدقيق

سيد: .............................مدقق

**إجراءات الإبلاغ:**

ستناقش نتائج المخاطر الوشيكة مع السيد رئيس الوكالة، الذي يحل محله، وسيخضع لتقرير سيُقدم إلى مديرية المراجعة الداخلية للحسابات للإدارة،وسيتم مناقشة أهم النتائج مع رئيس الوكالة/ بديله .

سيُرسل مشروع التقرير إلى المدير الإقليمي للرد على النقاط المثارة قبل إحالته بعد ذلك إلى المديرية العامة لمواصلة العمل.

سيقدم التقرير بعد ذلك إلى لجنة مراجعة الحسابات للموافقة عليه والتوقيع عليه.

السيد رئيس لجنة التدقيق...............................................................

السيد عضو لجنة التدقيق...............................................................

السيد عضو لجنة التدقيق...............................................................

 وسيعرض التقرير النهائي على المديرية العامة.

|  |  |
| --- | --- |
| .......................................... | ............................. |
| مدير التدقيق الداخلي | تاريخ |
| .......................................... | ............................. |
| رئيس الوكالة، بديله | تاريخ |

**المبحث الثالث :تقييم أسلوب التدقيق المعتمد في الشركة**

**المطلب الأول : إيجابيات الأسلوب المعتمد للتدقيق داخل مؤسسة ترست لتأمين و إعادة التأمين**

تتمثل مختلف الإيجابيات في مايلي:

**أولا :التحضير لمهمة التدقيق في الشركة:**

* المديرية العامة للشركة هي التي تضع الخطط التحضيرية لمهمات التدقيق بعدالتشاور مع المدققين الداخليين، مما يجعل هذه الخطط شاملة وذات إستراتيجية محكمة.
* يكون إعداد الخطة التحضيرية للتدقيق مبني وفق معايير دولية للتدقيق هذا ما يجعل الخطةموضوعية.
* تشمل الخطة المعدة كافة المراجع التي يجب على المدقق أن يعتمد عليها أثناء تأدية المهمة، وهذا ما يساعد على تسهيل عمله.
* تتضمن الخطة التحضيرية لمهمة التدقيق الداخلي في الشركة الأهداف المسطرةالمرجو تحقيقها، مما يحفز المدقق على بذل مجهودات أكبر والعناية اللازمة بعمله.
* توجيه المدقق الداخلي لإتباع خطوات عمل محددة أثناء قيامه بعملية التدقيق، هذا ما يمكنه الوصول الى الأهداف المسطرة .
* تشمل عملية التحضير لمهمة التدقيق الوثائق الضرورية التي يحتاجها المدقق أثناء تأدية مهامهمما يسهل عليه الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة في أقصر وقت ممكن.

**ثانيا :العمل الميداني:**

* العمل الميداني يؤكد من خلاله المدقق مدى صحة وصدق القوائم المالية والمعلومات المرسلة منطرف المديريات الجهوية والوكالات للمديرية العامة، كما يبين الوضعية المالية الحقيقية للمديريات الجهوية.
* العمل الميداني يمكن المدقق من الاحتكاك بمختلف الموظفين من مسئولين وغيرهم، مما يجعله على دارية بنمط العمل السائد وفهم أفكار الموظفين.
* المعاينات والفحص تسمح للمدقق باكتشافالثغراتوالأخطاءوالتجاوزات
* الاجتماع الافتتاحي بين المدقق والمدير الجهوي ومختلف المسئولين، يساعد المدقق على اكتسابثقتهم التي تسمح بتوفير الجو الملائم لعمله والحصول على المعلومات التي يحتاجها منهم.
* خلال العمل الميداني يعتبر المدقق الداخلي ممثل للرئيس المدير العام للشركة هذا ما يكسبه هيبة وقوة شخصية في أداء عمله.
* إستبيان[[69]](#footnote-70) الرقابة الداخلية الذي يطرحه المدقق الداخلي يبين مدى التزامالمسئولين بعملهم وفقالتعليمات القانونية.
* الإعتماد على نتائج الإستبيان كوثيقة إثبات

**ثالثا :إعداد التقرير**

* يبين المدقق الداخلي أريه حول وضعية المديرية الجهوية والوكالات التابعة لها في تقريريبين المدقق من خلال التقرير للرئيس المدير العام للشركة مدى تطبيقالمديريات الجهوية والوكالات للتعليمات والقوانين.
* يساهم تقرير المدقق في إتخاذالقارارت الصائبة المصدرة من الرئيس المدير العاميبرز المدقق في تقريره المعاينات التي لاحظها مما يوضح للرئيس المدير العام النطاق الذيجرت فيه عمليات الفحص.
* يقوم المدقق باستخراج نقاط القوة ويدرجها في تقريره مما يبين أن المديريات الجهوية والوكالاتتطبق التعليمات والقوانين، مما ينتج عنه التحفيز لمواصلة التزامها.
* يكشف المدقق في تقريره نقاط الضعف التي تظهر الثغراتوالتجاوزات على مستوى المديرياتإصلاح هذه الأخطاء
* يعد المدقق في تقريره ورقة كشف وتحليل المشاكلالتي يبين فيها طبيعة المشاكل وأسبابهاوالنتائج والعواقب المحتملة لذلك
* توصيات المدقق الداخلي في التقرير تقدم حلول للشركة لتجنب المخاطرمستقبلا من تلاعبات وأخطاء.

**في ما يلي تقرير خاص بإدارة من إدارات الشركة** :

### Introduction [[70]](#footnote-71)

Ce présent rapport d’audit Interne est réalisé suite à la mission d’audit effectuée au niveau du Bureau Régional d’Annaba.

La mission d’audit au niveau du Bureau Régional d’Annaba, a été effectuée sur la base d’un échantillon aléatoire qui a débutée en date du 08 Octobre 2017 et terminée le 12 Octobre 2017.

Cette mission rendue possible grâce à l’utilisation d’un programme d’audit préalablement préparé et conçu pour examiner les processus et l’activité du Bureau Régional d’Annaba.

La finalisation du travail et la rédaction du projet de rapport a pris quatre semaines, il s’agit donc de la 4ème mission d’audit effectuée suivant le plan annuel d’audit 2017 dûment approuvé par le comité d'audit en 2016.

Durant notre mission d’audit, nous avons recensé au sein de la Direction, (8) employés y compris le Directeur régional d'Annaba.

L’effectif du Bureau Régional d’Annaba durant la période allant de 2016 à 2017 se compose de :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **2016** | **2017** |
| **Nombre de l’effectif de la direction** |  | **08** |
| **Nouvelles recrues** | **00** | **02** |
| **Départs** | **00** | **00** |
| **Rotation des employés** |  |  |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **2016** | | **2017** |
| **Employés mixte** | | **00** | **00** |
| **Employés mixte ratio %** | | **00** | **00** |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **Féminin** | **masculin** |
| **Personnel d’encadrement** | **00** | **00** |
| **Employés** | **00** | **00** |
| **Ratio Personnel d’encadrement /effectifs %** |  |  |
| **Ratio Personnel d’encadrement /effectifs total %** |  | |

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **Tranches d’âge** | **20-29** | | **30 - 39** | | **40 – 49** | | **50+** | |
|  | **F** | **M** | **F** | **M** | **F** | **M** | **F** | **M** |
|  | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** |
| **Ratio tranches d’âge %** |  | |  | |  | |  | |

## Résumé des observations

Nous avons examiné l'adéquation du dispositif de contrôle mis en place pour les services (Souscription-Indemnisation-Finance-Administration), les procédures, l'aspect réglementaire, les paramétrages du système d'information d'ISTA d’une façon générale.Le dispositif de contrôle interne régissant la Bureau Régional d'Annaba mérite une révision vu les remarques décelées qui seront reprises ci-après sous forme d'observations.

Toutes les remarques seront analysées dans le présent rapport et feront l’objet de recommandations et d'applications.

S’agissant des remarques et/ou recommandations qui ont eu l’approbation des gestionnaires et dont ils nous ont assuré qu’ils prendraient les mesures nécessaires afin de corriger et/ou modifier le dispositif de contrôle interne ainsi que les procédures, des dates ont été fixées pour que ces corrections soient mises en application.

S’agissant des remarques et/ou recommandations qui ont fait l’objet de divergences, les réponses des gestionnaires seront incorporées dans le rapport sous l’intitulé « réponse du gestionnaire ».

Pour toutes ces remarques le comité d'audit, le Président exécutif, Directeur exécutif devront décider de l'action la plus appropriée à mener de sorte qu’une démarche finale soit adoptée et appliquée.

Le présent rapport fait ressortir les points qui résultent des travaux d’audit sur le terrain, de ce fait, nous considérons que le dispositif de contrôle interne peut être renforcé.

Une attention particulière doit être portée sur les remarques fondamentales suivantes :

## Portée & Objectifs

L’audit du Bureau Régionale d'Annaba a porté sur l'examen des procédures, sur la base d’un échantillon aléatoire et suivant le programme d'audit établi.

Les objectifs de la mission d'audit sont de déterminer l'existence, l'adéquation et l'efficacité du dispositif de contrôle interne qui régit les procédures utilisées par le Bureau Régionale.

Une attention particulière a été portée afin d’atteindre les objectifs suivants :

* Pour s’assurer que les processus et les opérations sont évalués sur la base d’échantillon aléatoire ;
* Afin d'assurer qu'un environnement de contrôle approprié existe au sein du BR. audité ;
* De s’assurer que système de contrôle interne relatif au BR. auditée fonctionne efficacement et d’une manière adéquate ;
* De s’assurer que le BR. contrôle efficacement les documents déposés par les agences et organisé de manière à pouvoir réaliser les objectifs fixés,
* De s’assurer que la BR. utilise un système d’information approprié.

### Champ d'action et méthodologie

Cette mission d’audit a été effectuée suivant notre programme d’audit préétabli et sur la base du guide de procédure. Ce programme d’audit est destiné à tester sur la base d’échantillons aléatoires des procédures.

Nos travaux d’audit sur le terrain se sont axés sur les secteurs suivants :

1. Environnement Général ;
2. La gestion de l’Administration ;
3. Le traitement et la gestion des indemnisations ;
4. Le traitement et la gestion des souscriptions ;
5. Conformité du système par rapport aux tarifs et réglementation ;
6. Les finances et comptabilité.

Nous avons évalué l’adéquation entre le dispositif de contrôle interne et la politique de la compagnie des secteurs mentionnés ci-dessus et ce, à l’aide d’un questionnaire de contrôle Interne, des entretiens avec les responsables de la direction régionale et suivant notre programme d’audit préétabli.

Des tests ont été effectués pour s’assurer que les outils de contrôle interné fonctionnent efficacement.

**Opinion**

Au vu des résultats des travaux d’audit effectués sur la base d’échantillons aléatoires, nous estimons que le système de contrôle interne qui régit les procédures de la direction Régionale d'Annaba doit être amélioré, même si de grands efforts sont déployés par l'ensemble des gestionnaires de la Direction Régionale (conclusion DAI/TAAR).

Les remarques soulevées doivent faire l’objet d’une attention particulière avec prise en charge immédiate des gestionnaires.

**Remerciements**

Nous profitons de cette opportunité pour remercier le directeur Régional et l'ensemble du personnel, qui ont contribué grandement à l’accomplissement de notre travail.

### Liste de distribution

Le rapport Final sera Distribué aux membres du comité d’Audit et Directeur Général de la Compagnie à savoir :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| Mr. | - | Président du comité d’Audit. |
| Mr. | - | Membre du comité d’Audit. |
| Mr. | - | Membre du comité d’Audit. |
| Mr. | - | Directeur Général. |

Après approbations et signature du rapport final par les membres du Comité d’Audit le Président du Comité donnera des instructions à l’Auditeur Interne afin de distribuer ce rapport aux gestionnaires concernés pour information.

**C.SOMMAIRE DES REMARQUES ET OBSERVATIONS**

| **Ref. #** | **TABLE DES MATIÈRES** | **CATEGORIE** | **PAGES** |
| --- | --- | --- | --- |
| **C.1.0** | **ENVIRONNEMENT GENERAL** |  | **24-41** |
| **C.1.1.** | **PLAN D'ACTION 2017**  La Direction Régionale d'Annaba est dotée d'un plan d'action détaillée relatant l'ensemble des opérations à réaliser durant l'exercice 2017. | **ok** | **24** |
| **C.1.2.** | **BUDGET 2017 ET CONTROLE DE GESTION**  La Direction Régionale d'Annaba est en possession du budget de la DR alloué à la production et aux indemnisations. | **ok** | **24** |
| **C.1.3.** | **RAPPORT MENSUEL/ANNUEL(REALISATION)**  La direction régionale d'Annaba procède à l'élaboration de rapports mensuels concernant l'ensemble des activités de la DR. | **ok** | **24** |
| **C.1.4.** | **BUDGET DE FONCTIONNEMENT 2017**  La Direction Régionale d'Annaba n'est pas en possession du budget de fonctionnement pour pouvoir procéder au suivi des charges de fonctionnement. | **ok** | **25** |
| **C.1.5.** | **ORGANIGRAMME**  L'organigramme du Bureau régional dévoile une dissension flagrante entre le schéma et les postes existants et la non identification des responsabilités.  "qui fait quoi", "qui dépend de qui", l'inefficacité des opérations et des responsabilités. Voir organigramme comparé aux postes existants. |  | **26** |
| **C.2.0** | **GESTION RH ET ADMINISTRATION** |  | **28-33** |
| **C.2.1.** | **GESTION DE L'EFFECTIF**  Le service de production est vacant donc non opérationnel, démissionnaire non remplacé, une mise en disponibilité du chargé de l'administration, un employé du BSD détaché vers le Bureau Régional. une confusion flagrante dans l'effectif, en conséquence le contrôle interne affaibli.  Cette situation influera négativement sur le dispositif de contrôle interne relatif à la gestion et à l’organisation. |  | **28** |
| **C.2.2.** | **LES REGISTRES DE COMMERCE SECONDAIRES (DECRET EXECUTIF N°15/111, OBLIGATION LOI N 04/08 RELATIVE AUX CONDITIONS D'EXERCICE DES ACTIVITES COMMERCIALE)/ REGLEMENTATION ALGERIENNE**  L'agence AGD A 0511 n'est pas titulaire du registre de commerce secondaires.  Le contrôle interne est fragilisé. Risque: Fermeture de l'agence, amendes etc. |  | **29** |
| **C.2.3** | **LE LIVRE DE PAIE(article 156 loi 90-11 du 21 avril 1990 relative aux relations du travail).** leur contenu. Ces registres sont présentés par l'employeur à toute réquisition de l'inspecteur du travail.  Le livre de paie n'est pas mis à jour, la personne qui s'occupe de l'administration est mise en disponibilité. |  | **30** |
| **C.2.5.** | **MATERIEL ET MOBILIER DE BUREAU A REFORMER**  Un matériel informatique et un immobilier de bureau hors usage entreposé au sein du bureau régional.  Ce matériel informatique et immobilier doit être proposé à la réforme avec une procédure et expurgé du bilan de la TAAR.  Risque : Espace non utilisé, cet espace peut être utilisé à d'autres fins utiles et profitables pour la TAAR. |  | **32** |
| **C.2.6.** | **PRISE EN CHARGE DU PORTE FEUILLE DE L'AGENCE FERMEE "A 2315"/CHIFFRE D'AFFAIRE DE L'AGENCE**  L'agence est fermée depuis le décès du chef d'agence depuis 14/08/2017. Les ayants droit on formulé une demande de remplacement du défunt chef d'agence et de prise de relais, ont reçu un accord favorable. Nonobstant de l'accord favorable de la DG, l'agence est toujours fermée.  Risque de perte de la clientèle de l'agence. |  | **33** |
| **C.3.0** | **GESTION DE LA SOUSCRIPTION** |  | **34-44** |

**رابعا:متابعة التوصيات:**

* يقوم المدقق بمتابعة التوصيات المقدمة في التقرير الأولي لمهمة التدقيق بعد مدة زمنية الذي منخلالها يبين إذا تم تطبيق التوصيات والحلول المقترحة على مستوى المديرية الجهوية.
* متابعة التوصيات المقدمة تحسس المديرية الجهوية أنها تحت رقابة دائمة هذا ما يدفعها الى اصلاح الأخطاء في أقرب وقتو تطبيق التوصيات.

**المطلب الثاني:سلبيات الأسلوب المعتمد للتدقيق الداخلي في الشركة**

* الوقت الذي تحدده المديرية العامة لمهمة المدقق قد لا يكفي لإنجاز المهمة مما يجعل المدققالى التسرع في العمل هذا ما يؤثر سلبا على عملية التدقيق.
* المهمات المتكررة للمدقق في نفس المديريات الجهوية قد ينتج عنها علاقات بين المدققوالمسؤولين، هذا ما يؤدي الى تغلب المصالح الشخصية على الأمانة المهنية .
* يستطيع اختيار الوكالة التي يريد تدقيقها قد يؤدي الى اختيار المدقق لوكالات لديه علاقاتومصالح شخصية بها، مما ينتج عنها ضعف مصداقية عملية التدقيق.

في بعض الأحيان تكون سلبيات اسلوب الدقيق في **شخصية المدقق الداخلي** والمتمثلة في:

* غياب الأمانة المهنية لدى المدقق الداخلي تؤدي الى عدم كشف الأخطاء والتلاعبات والغشبشكل عمدي.
* افتقار المدقق للمهارات والكفاءات التي يحتاجها للحصول وثائق الإثبات وكشف التجاوزات تجعلمهمته معقدة وصعبة.
* ضعف شخصية المدقق وغياب الهيبة ينتج عنها عدم توفير الجو الملائم للعمل من قبلالمسؤولين.
* في حالة ضعف عملية إتصال المدقق مع المسؤولين خلال الاجتماع الأولي يصعب عليه

العملفي جو ملائم.

**المطلب الثالث :اختبار صحة الفرضيات**

**الفرضية الأولى:**يمتاز أسلوب التدقيق المعتمد بإيجابيات كثيرة تمكن من مراقبة جميع القطاعات

نلاحظ أسلوب التدقيق المعتمدتتوفر على إيجابيات كثيرة مقارنة بالسلبيات مما يدفعنا الى**قبول** الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية:** يمتاز أسلوب التدقيق بالعمل الميداني الذي يكشف الأخطاء والتجاوزات

. من خلال الدارسة الميدانية نلاحظ أن أسلوب العمل الميداني في مهمة التدقيق الداخلي تتوفر على إيجابيات كثيرة مقارنة بالسلبيات مما يدفعنا الى**قبول** الفرضية الثانية.

**الفرضية الثالثة:**للمدقق حقوق يتمتع بها و كذلك على واجبات التي يجب الالتزام بها بحيث يقوم المدقق بجمع الأدلة الكافية لاستبيان وتوضيح النتائج والقرارات التي تخص حالة المؤسسة

من خلال الدارسة الميدانية نلاحظ للمدقق رغم إستقلاليته حقوق و واجبات يلتزم بها مما يدفعنا الى**قبول** الفرضية الثالثة

**خلاصة الفصل :**

من خلال الدارسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى شركة ترست الجزائر للتأمين و إعادة التأمين

تمكنا من التعرف على الشركة

كما بينا أسلوب التدقيق المعتمد في شركة ترست الجزائر للتأمين و إعادة التأمين ، وذلك بتوضيح مراحل وخطوات مهمات التدقيق و إبراز دوره الفعال .

كخلاصة لأهم النتائج أدركنا أن الأسلوب المعتمد للتدقيق في شركة التأمين واعادة التامين له دور هام في اتخاذ القرار من طرف المديرية العامة هذا ما يعكس أهمية التدقيق في شركة ترست الجزائر للتأمين و إعادة التأمين و أنه عنصر ضروري داخل الشركة لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال.

**الخاتمة العامة:**

لقد مر الاقتصاد الوطني بأزمات عديدة، ولعل أبرزها الأزمة المالية التي تبقى الأكثر حساسية حيث مست معظم المؤسسات، وهذا ارجع لسوء التسيير الذي سبب العجز والضعف، ولقد فرضت هذه التحولات الاقتصادية تفرض على كل المؤسسات بصفة عامة، وشركات التأمين بصفة خاصة ضرورة وعليه فمن الضروري معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في ، الاستغلال الأمثل والسليم للموارد المختلفة تسيير هذه الشركات حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق المردودية والربحية اللازمة، وهذا لا يتحقق إلا بتوفر التدقيق يضمن بلوغ الأهداف المسطرة.

من خلال دارستنا لهذا الموضوع والمتمثل في تقييم منهجية التدقيق في مؤسسة التأمين الذي يعمل على وضع الإجراءات والخطط التي تساهم في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها الإدارة، مما توصلنا الى النتائج التي تؤكد صحة الفرضيات.

**النتائج:**

* للتدقيق أهمية كبيرة في الشركات كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع الشركات سواء كانت داخلية أو خارجية.
* يسمح العمل بمعايير التدقيق الدولية عند تدقيق القوائم المالية بالرفع من مستويات الأداء لدى المدقق ، مما يحسن من جودة المعلومات المالية ويزيد من مصداقيتها وبالتالي مساعدة مستخدمي تقرير المدقق الداخلي على اتخاذقرارات أحسن.
* شهد قطاع التأمين في الجزائرتغيرات عديدة من مرحلة الاحتلال الى مرحلة ما بعد الاستقلال
* ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد حيث أن فكرة التأمين لاتزال غير واضحة لدى الكثير منهم ويتجلى هذا من خلال سيطرة فرع تأمين السيارات على سوق التأمين الجزائري
* يعتبر سوق التأمين الجزائري سوق نامي خاصة في فرع التأمين على الأشخاص
* يحتل فرع تأمينات السيارات مكانا بارزا من بين فروع التأمين حيث بلغت نسبته 74.44%سنة 2016
* وجود مديرية للتدقيق الداخلي مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي للشركة وهذا يدل على أهمية التدقيق الداخلي بالشركة.
* تقوم المديرية العامة للتدقيق الداخلي للشركة الوطنية للتأمينات بعمليات التدقيق الداخلي على مستوى المديريات الجهوية والوكالات عن طريق مهمات يقوم بها مدققين داخليين.
* إعتماد شركة ترست الجزائر للتأمين و إعادة التأمين بتدقيق الخارجي في جميع الحالات .

**أفاق البحث:**

من خلال التطرق الى موضوع الدارسة والمتعلق تقييم منهجية التدقيق في مؤسسة التأمين، أردنا أن نتوسع في مواضيع مشابهة لهذه الدارسة في المستقبل القريب والمتمثلة في:

* التدقيق الاستراتيجي واليقظة الاستراتيجي.
* التدقيق في ظل استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة.

**الملاحـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــق**

**C.SOMMAIRE DES REMARQUES ET OBSERVATIONS**

| **Ref. #** | **TABLE DES MATIÈRES** | **CATEGORIE** | **PAGES** |
| --- | --- | --- | --- |
| **C.1.0** | **ENVIRONNEMENT GENERAL** |  | **24-41** |
| **C.1.1.** | **PLAN D'ACTION 2017**  La Direction Régionale d'Annaba est dotée d'un plan d'action détaillée relatant l'ensemble des opérations à réaliser durant l'exercice 2017. | **Ok** | **24** |
| **C.1.2.** | **BUDGET 2017 ET CONTROLE DE GESTION**  La Direction Régionale d'Annaba est en possession du budget de la DR alloué à la production et aux indemnisations. | **Ok** | **24** |
| **C.1.3.** | **RAPPORT MENSUEL/ANNUEL(REALISATION)**  La direction régionale d'Annaba procède à l'élaboration de rapports mensuels concernant l'ensemble des activités de la DR. | **Ok** | **24** |
| **C.1.4.** | **BUDGET DE FONCTIONNEMENT 2017**  La Direction Régionale d'Annaba n'est pas en possession du budget de fonctionnement pour pouvoir procéder au suivi des charges de fonctionnement. | **Ok** | **25** |
| **C.1.5.** | **ORGANIGRAMME**  L'organigramme du Bureau régional dévoile une dissension flagrante entre le schéma et les postes existants et la non identification des responsabilités.  "qui fait quoi", "qui dépend de qui", l'inefficacité des opérations et des responsabilités. Voir organigramme comparé aux postes existants. |  | **26** |

**الملحق 1: ملخص حول الملاحظات التي يضعها المدقق الداخلي**

MISSION SUR LA GESTION DES CREANCES

Introduction

En marge de notre première mission d'audit interne du service des recouvrements et des impayés qui a débuté XXXXX suivant le plan annuel d’audit interne de ZZZ dûment approuvé par le comité d'audit il faut rappeler que les créances sont évalués au 24 Mars 2015 à XXXXXX DA.

**Observations relevées sur l'échantillon sur le quel nous avons travaillé:**

Nos vérifications sur l'échantillon que nous avons choisi, en attendant le rapport final, nous avons décelé certaines observations sérieuses:

1. Certains contrats portés sur le système mais inexistants au sein de la DG, des DR et au sein des agences, dont certains considérés comme devis, risque de fraude!
2. Certains contrats ne sont pas signés par les clients; risque de fraude!
3. Des contrats ayant fait l'objet de demandes d'annulations par les agences sont toujours portés sur le système, créances fictives;
4. Absence d'un état des primes litigieuses dans le contentieux;
5. Le service du contentieux n'est pas sollicité pour les créances litigieuses malgré l'importance de primes impayées, durant 2015 aucun dossier n'a été remis au service du contentieux;
6. Absence d'un état des créances litigieuses au sein de la TAAR, un état des primes touchées par la prescription (selon l’ordonnance 95/07- les articles qui concerne la prescription c’est les : 27 et 121);
7. Absence d'un service chargé de la gestion des impayés;

Recommandation

En attendant le rapport final, nous estimons qu'il est urgent d'établir des procédures et de nouvelles directives concernant la gestion des impayés en fonction des observations énumérées et qu'une opération d'inventaire et d'assainissement des créances est plus qu'une urgence qui aboutira à un état définitif assaini ou apparaitront :

* Les contrats inexistants (reconstitution des contrats du système;
* Les contrats non signés par les clients avec les motifs de l'inexistence des signatures;
* Les contrats à annuler, qui ont fait l'objet de demande d'annulation avec les pièces justificatives de l'agence;

**Conclusion**

En attendant le rapport final détaillé, des réponses et des corrections doivent être faites dans les plus brefs délais spécialement pour les observations qui constituent des risques évidents pour la compagnie, leurs prises en charge doivent être imminentes car la situation est grave.

En plus des recommandations énumérées, nous recommandons de mettre à la disposition du service du contentieux l'ensemble des créances importantes qui risquent de tomber dans la prescription d'un moment à un autre.

Directeur de l'audit interne

**Observation:**

**1°/**Certains contrats portés sur le système mais inexistants au sein de la DG, des DR et au sein des agences, dont certains considérés comme des devis, risque de fraude;

**REPONSES DES MANAGERS:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| |  |  | | --- | --- | | |  | | --- | |  | | |

**2°/** Certains contrats ne sont pas signés par les clients; risque de fraude;

**REPONSES DES MANAGERS:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| |  |  | | --- | --- | | |  | | --- | |  | | |

**3°/**Des contrats ayant fait l'objet de demandes d'annulations par les agences sont toujours portés sur le système, créances fictives, ce qui faussent les états financiers de la TAAR;

**REPONSES DES MANAGERS:**

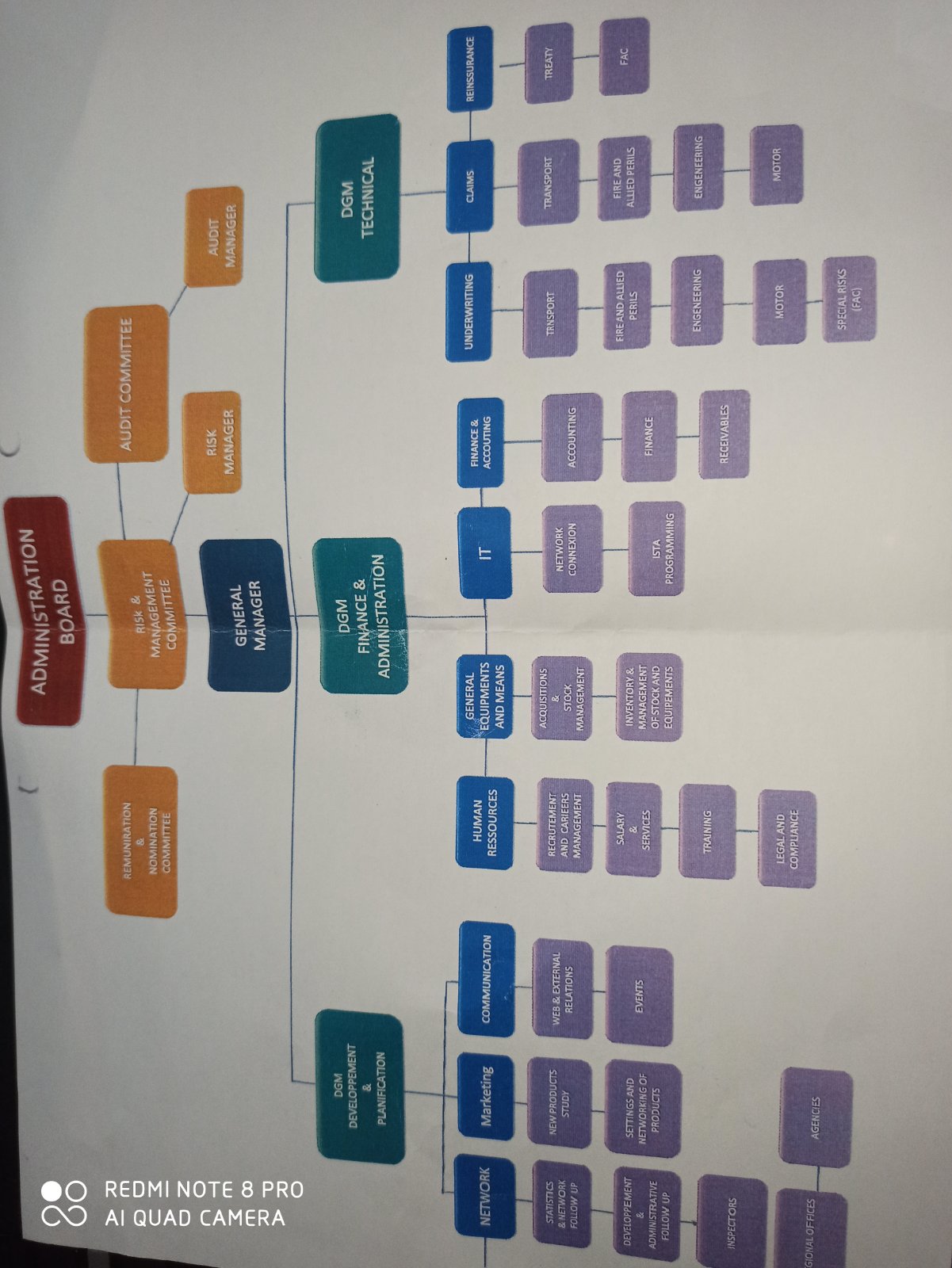
|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| |  |  | | --- | --- | | |  | | --- | |  | | |

4°/Absence d'un état des primes (Contrat d’assurance)litigieuses dans le contentieux;

**REPONSES DES MANAGERS:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| |  |  | | --- | --- | | |  | | --- | |  | | |

**الملحق 2: مثال عن تقرير المدقق الداخلي**



**الملحق 3 :الهيكل التنظيمي للمؤسسة [[71]](#footnote-72)**

* الكتب :

1. **ماهية المؤسسة الاقتصادية** ص 2 منشور من طرف **ر.إلياس** سنة 2009 و يمكن الإطلاع علية عبر الموقع **thesis.univ-biskra.dz**
2. ﻨﺎﺼﺭﺩﺍﺩﻱﻋﺩﻭﻥاقتصاد المؤسسة ، ﺩﺍﺭﺍﻟﻤﺤﻤﺩﻴﺔﺍﻟﻌﺎﻤﺔ ، ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭ ، الطبعة ﺍﻟﺜﺎﻨﻴة ،1998 : ﺹ08
3. ﻋﻤﺎﺭﺯﻴﺘﻭﻨﻲﻤﺼﺎﺩﺭﺘﻤﻭﻴلﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺎﺕﻤﻊﺩﺭﺍﺴﺔﻟﻠﺘﻤﻭﻴلﺍﻟﺒﻨﻜ 09 ﺍﻟﻌﺩﺩ ، ﺠﺎﻤﻌﺔﺒﺴﻜﺭﺓ ، ﻤﺠﻠﺔﺍﻟﻌﻠﻭﻡﺍﻹإنسانية ، 2006 ﻤﺎﺭﺱ ، .43:ﺹ،
4. علي الشرقاوي ، **المشتريات و إدارة المخازن** ، الدار الجامعية ، بيروت ،1995 ص 75
5. طرطار **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1993 ص 75أحمد
6. سعاد نائف برنوطي ، **إدارة أعمال صغيرة** ، دار وائل لنشر ، عمان ،2005 ص226
7. صفوت عبد السلام عوض الله ،**اقتصاديات الصناعات الصغيرة**، النهضة العربية ،القاهرة مصر ،1993 ،ص 15
8. ﻴﻭﺴﻑﻗﺭﻴﺸﻲ،**ﺴﻴﺎﺴﺎﺕﺘﻤﻭﻴلﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺎﺕﺍﻟﺼﻐﻴﺭﺓﻭﺍﻟﻤﺘﻭﺴﻁﺔﻓﻲالجزائر**،ﺃﻁﺭﻭﺤﺔﺩﻜﺘﻭﺭﺍﻩﺩﻭﻟﺔﻏﻴﺭﻤﻨﺸﻭﺭﺓ،ﺩﺭﺍﺴﺔﻤﻴﺩﺍﻨﻴﺔﻜﻠﻴﺔﺍﻟﻌﻠﻭﻡﺍﻻاقتصاديةﻭﻋﻠﻭﻡﺍﻟﺘﺴﻴﻴر،ﺘﺨﺼﺹ : ﻋﻠﻭﻡﺍﻟﺘﺴﻴﻴﺭ،جامعة الجزائر 2004-2005 ص 19.
9. ﺭﺍﺒﺢﺨﻭﻨﻲ ، ﺤﺴﺎﻨﻲﺭﻗﻴﺔ**، ﺁﻓﺎﻕﺘﻤﻭﻴلﻭﺘﺭﻗﻴﺔﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺎﺕﺍﻟﺼﻐﻴﺭﺓﻭﺍﻟﻤﺘﻭﺴﻁﺔﻓﻲﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭ**،ﺍﻟﺩﻭﺭﺓﺍﻟﺘﺩﺭﻴﺒﻴﺔﺍﻟﺩﻭﻟﻴﺔ حول : ﺘﻤﻭﻴلﺍﻟﻤﺸﺭﻭﻋﺎﺕﺍﻟﺼﻐﻴﺭﺓﻭﺍﻟﻤﺘﻭﺴﻁﺔﻭﺘﻁﻭﻴﺭﺩﻭﺭﻫﺎﻓﻲﺍﻻاقتصادياتالمغاربةجامعة سطيف 25-28 ماي2003
10. ﻤﺼﻁﻔﻰﻜﻤﺎلﻁﻪ ،**ﺍﻟﺸﺭﻜﺎﺕﺍﻟﺘﺠﺎﺭﻴﺔ**،ﺩﺍﺭ ﺍﻟﻤﻁﺒﻭﻋﺎﺕﺍﻟﺠﺎﻤﻌﻴﺔ،ﺍﻹﺴﻜﻨﺩﺭﻴﺔ ،ﺍﻟﻘﺎﻫﺭﺓ ، 2000 ،ﺹ:151
11. ﻋﺒﺩﺍﻟﻐﻔﻭرﻋﺒﺩﺍﻟﺴﻼﻡﻭﺁﺨﺭﻭﻥ، **ﺇﺩﺍﺭﺓﺍﻟﻤﺸﺭﻭﻋاتﺍﻟﺼﻐﻴﺭة** ، ﺩﺍﺭﺍﻟﺼﻔﺎﺀﻟﻨﺸﺭﻭﺍﻟﺘﻭﺯﻴﻊ،ﻋﻤﺎﻥ،ﺍﻷﺭﺩﻥ،2001، ص 24
12. أسامةعزمي، شيقري نوريموسى، **إدارةالخطروالتامين**،دارالحامدلنشروالتوزيع،2006 ،عمان ، ص 89
13. عز الدين فلاح ، **التامين ، مبادئه ـ أنواعه** ، دار أسامة لنشر والتوزيع ،عمان،2007 ، ص14
14. 50ص2006 زيد منير عبوي**، إدارة التامين والمخاطر** ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ،الأردن ، عمان،
15. المعهدالعربيالنقد المالي **مدخل إلى أساسيات التأمين،**مكتبة العهد الوطني لنشر ،الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2016 ص33 مؤسسة
16. بونشادةنوال،**استارتجياتالأعمالفيشركاتالتامينالجازئريةفيظلانفتاحسوقالتامينبالجازئر**،رسالةماجستير،كليةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير،سطيف، 2006 ،ص 12
17. بوشناقةاحمد**،صيرفةالتامينكتوجهحديثفيقطاعالتامي**نـاشارةحالةالجازئر،مجلةحوليات،جامعة بشار ،العدد 09 ،2011
18. هادي تميمي مدخل إلى التدقيق الطبعة الثانية دار وائل للنشر الأردن 204 ص 20
19. احمد قايد نور الدين الدقيق المحاسبي الطبعة الأولى دار الإعصار العلمي الأردن 201ص 13
20. خالد امين عبد الله التدقيق و الرقابة في البنوك الطبعة الاولى دار ؤائل الاردن 1998 ص 7
21. حاتم محمد الشيشيني اساسيات المراجعة الطبعة الأولى دار المكتبة العصرية مصر 207 ص 24
22. اشتبوى ادريس عبد السلام التدقيق والمعايير المعتمدة في الاجراءات دار النهضة العربية الطبعة الرابعة بيروت 1992 ص 14
23. احمد حلمي جمعة تطور معايير التدقيق دار الصفاء للنشر و التوزيع الاردن 208
24. جمعية المحاسبين الامريكية معايير التدقيق 2012
25. فتحي رزق السوافيري و اخرون دراسة في التدقيق ال=اخلي دار الجامعة مصر 2003 ص 97
26. توماس وليام و اخرون المراجعة بين النظرية والتطبيق تعريب حجاج احمدو اخرون دار المريخ الطبعة الاولى السعودية 1989 ص 16

* المواقع الالكترونبة :

1. الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه يوم 01/06/2020www.trustpelastine.com
2. [www.saa.dz](http://www.saa.dz) تاريخ الإطلاع 02/04/2020SAA من الموقع الإلكتروني لشركة
3. الإلكتروني تم الإطلاع عليه يوم 02/05/ 2020الموقعwww.cte.univ –setif.dz
4. TAAR : Trust Algériennes Assurance and Réassurance
5. Direction d’audit interne

1. **thesis.univ-biskra.dzماهية المؤسسة الاقتصادية** ص 2 منشور من طرف **ر.إلياس** سنة 2009 و يمكن الإطلاع علية عبر الموقع [↑](#footnote-ref-2)
2. ﻨﺎﺼﺭﺩﺍﺩﻱﻋﺩﻭﻥإقتصاد المؤسسة ، ﺩﺍﺭﺍﻟﻤﺤﻤﺩﻴﺔﺍﻟﻌﺎﻤﺔ ، ﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭ ، الطبعة ﺍﻟﺜﺎﻨﻴة ،1998 :ﺹ08 [↑](#footnote-ref-3)
3. 1المرجع السابق ص 18 [↑](#footnote-ref-4)
4. ﻋﻤﺎﺭﺯﻴﺘﻭﻨﻲ**ﻤﺼﺎﺩﺭ ﺘﻤﻭﻴل ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺎﺕ ﻤﻊ ﺩﺭﺍﺴﺔ ﻟﻠﺘﻤﻭﻴل ﺍﻟﺒﻨﻜي** 09 ﺍﻟﻌﺩﺩ ، ﺠﺎﻤﻌﺔﺒﺴﻜﺭﺓ ، ﻤﺠﻠﺔﺍﻟﻌﻠﻭﻡﺍﻹﻨﺴﺎﻨﻴﺔ ، 2006 ﻤﺎﺭﺱ ، .43:ﺹ، [↑](#footnote-ref-5)
5. ﻨﺎﺼﺭﺩﺍﺩﻱﻋﺩﻭﻥ مرجع سابق ص 19 [↑](#footnote-ref-6)
6. ﻨﺎﺼﺭﺩﺍﺩﻱﻋﺩﻭﻥ مرجع سابق ص 21 [↑](#footnote-ref-7)
7. ﻨﺎﺼﺭﺩﺍﺩﻱﻋﺩﻭﻥ**مرجع سابق** ص236 [↑](#footnote-ref-8)
8. **مرجع سابق** ص 294 [↑](#footnote-ref-9)
9. علي الشرقاوي ، **المشتريات و إدارة المخازن** ، الدار الجامعية ، بيروت ،1995 ص 75 [↑](#footnote-ref-10)
10. طرطار**الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1993 ص 75 [↑](#footnote-ref-11)
11. سعاد نائف برنوطي ، **إدارة أعمال صغيرة** ، دار وائل لنشر ، عمان ،2005 ص226 [↑](#footnote-ref-12)
12. أحمدطرطارق**مرجع سابق** ص 80 [↑](#footnote-ref-13)
13. ﻨﺎﺼﺭﺩﺍﺩﻱﻋﺩﻭﻥ**مرجع سابق** ص120 [↑](#footnote-ref-14)
14. صفوت عبد السلام عوض الله ،**إقتصاديات الصناعات الصغيرة**، النهضة العربية ،القاهرة مصر ،1993 ،ص 15 [↑](#footnote-ref-15)
15. صفوت عبد السلام عوض الله ،**مرجع سابق** ،ص 16 [↑](#footnote-ref-16)
16. 2نفس المرجع السابق ص19 [↑](#footnote-ref-17)
17. ﺭﺍﺒﺢﺨﻭﻨﻲ ، ﺤﺴﺎﻨﻲﺭﻗﻴﺔ**، ﺁﻓﺎﻕﺘﻤﻭﻴلﻭﺘﺭﻗﻴﺔﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺎﺕﺍﻟﺼﻐﻴﺭﺓﻭﺍﻟﻤﺘﻭﺴﻁﺔﻓﻲﺍﻟﺠﺯﺍﺌﺭ**،ﺍﻟﺩﻭﺭﺓﺍﻟﺘﺩﺭﻴﺒﻴﺔﺍﻟﺩﻭﻟﻴﺔ حول : ﺘﻤﻭﻴلﺍﻟﻤﺸﺭﻭﻋﺎﺕﺍﻟﺼﻐﻴﺭﺓﻭﺍﻟﻤﺘﻭﺴﻁﺔﻭﺘﻁﻭﻴﺭﺩﻭﺭﻫﺎﻓﻲﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺎﺕﺍﻟﻤﻐﺎﺭﺒﻴﺔجامعة سطيف 25-28 ماي 2003 [↑](#footnote-ref-18)
18. **2المرجع السابق** [↑](#footnote-ref-19)
19. ﻴﻭﺴﻑﻗﺭﻴﺸﻲ،**ﺴﻴﺎﺴﺎﺕﺘﻤﻭﻴلﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺎﺕﺍﻟﺼﻐﻴﺭﺓﻭﺍﻟﻤﺘﻭﺴﻁﺔﻓﻲالجزائر**، ﺃﻁﺭﻭﺤﺔﺩﻜﺘﻭﺭﺍﻩﺩﻭﻟﺔﻏﻴﺭﻤﻨﺸﻭﺭﺓ،ﺩﺭﺍﺴﺔﻤﻴﺩﺍﻨﻴﺔﻜﻠﻴﺔﺍﻟﻌﻠﻭﻡﺍﻻاقتصاديةﻭﻋﻠﻭﻡﺍﻟﺘﺴﻴﻴر،ﺘﺨﺼﺹ : ﻋﻠﻭﻡﺍﻟﺘﺴﻴﻴﺭ،جامعة الجزائر 2004-2005 ص 19. [↑](#footnote-ref-20)
20. ناﺼﺭﺩﺍﺩﻱﻋﺩﻭﻥ**ﻤﺭﺠﻊﺴﺎﺒﻕ**ﺹ 59- 60 [↑](#footnote-ref-21)
21. ﺃﺤﻤﺩﻁﺭﻁﺎر،**ﺘﻘﻨﻴﺎﺕﺍﻟﻤﺤﺎﺴﺒﺔﺍﻟﻌﺎﻤﺔﻓﻲ المؤسسة** ﻤﺭﺠﻊﺴﺎﺒق ،ﺹ17 [↑](#footnote-ref-22)
22. **مرجع سابق**  [↑](#footnote-ref-23)
23. ناﺼﺭﺩﺍﺩﻱﻋﺩﻭﻥ ،**ﻤﺭﺠﻊﺴﺎﺒﻕ**،ﺹ54 [↑](#footnote-ref-24)
24. من القانون المدني ،القانون رقم 88-14 ،المؤرخ في 03 مايو 1988 المادة416 [↑](#footnote-ref-25)
25. ﻋﺒﺩﺍﻟﻐﻔﻭرﻋﺒﺩﺍﻟﺴﻼﻡﻭﺁﺨﺭﻭﻥ،**ﺇﺩﺍﺭﺓﺍﻟﻤﺸﺭﻭﻋاتﺍﻟﺼﻐﻴﺭة** ،ﺩﺍﺭﺍﻟﺼﻔﺎﺀﻟﻨﺸﺭﻭﺍﻟﺘﻭﺯﻴﻊ،ﻋﻤﺎﻥ،ﺍﻷﺭﺩﻥ،2001، ص 24 [↑](#footnote-ref-26)
26. ناﺼﺭﺩﺍﺩﻱﻋﺩﻭﻥ**ﻤﺭﺠﻊﺴﺎﺒﻕ**ﺹ55-56 [↑](#footnote-ref-27)
27. ﻋﺒﺩﺍﻟﻐﻔﻭﺭﻋﺒﺩﺍﻟﺴﻼﻡﻭﺁﺨﺭﻭﻥ**ﻤﺭﺠﻊﺴﺎﺒﻕ**ص 24 [↑](#footnote-ref-28)
28. ﻤﺼﻁﻔﻰﻜﻤﺎلﻁﻪ ،**ﺍﻟﺸﺭﻜﺎﺕﺍﻟﺘﺠﺎﺭﻴﺔ**،ﺩﺍﺭ ﺍﻟﻤﻁﺒﻭﻋﺎﺕﺍﻟﺠﺎﻤﻌﻴﺔ،ﺍﻹﺴﻜﻨﺩﺭﻴﺔ ،ﺍﻟﻘﺎﻫﺭﺓ ، 2000 ،ﺹ:151 [↑](#footnote-ref-29)
29. **القانون التجاري الجزائري** . من المادة590 [↑](#footnote-ref-30)
30. ناﺼﺭﺩﺍﺩﻱﻋﺩﻭﻥ**ﻤﺭﺠﻊﺴﺎﺒﻕ**ﺹ57 [↑](#footnote-ref-31)
31. **من القانون التجاري الجزائري** المادة594 [↑](#footnote-ref-32)
32. ﻋﺒﺩﺍﻟﻐﻔﻭﺭﻋﺒﺩﺍﻟﺴﻼﻡﻭﺁﺨﺭﻭﻥ**ﻤﺭﺠﻊﺴﺎﺒﻕ**ص29 [↑](#footnote-ref-33)
33. ناﺼﺭﺩﺍﺩﻱﻋﺩﻭﻥ**ﻤﺭﺠﻊﺴﺎﺒﻕ**ﺹ 57-58. [↑](#footnote-ref-34)
34. 1أسامةعزمي،شيقري نوريموسى، **إدارةالخطروالتامين**،دارالحامدلنشروالتوزيع،2006 ،عمان ، ص 89 [↑](#footnote-ref-35)
35. عز الدين فلاح ،**التامين ، مبادئه ـ أنواعه** ، دار أسامة لنشر والتوزيع ،عمان،2007 ، ص 14 [↑](#footnote-ref-36)
36. شقيرى أسامة، **مرجع سابق** ، ص101 . [↑](#footnote-ref-37)
37. .1زيد منير عبوي**، إدارة التامين والمخاطر** ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ،الأردن ، عمان،50ص2006 [↑](#footnote-ref-38)
38. **1مدخل إلى أساسيات التأمين،**مكتبة العهد الوطني لنشر ،الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2016 ص 33 [↑](#footnote-ref-39)
39. مؤسسة النقد العربي المعهد المالي ،**مرجع سابق** ، ص 34 [↑](#footnote-ref-40)
40. شقيرى أسامة، **مرجع سابق** ، ص 90 [↑](#footnote-ref-41)
41. بونشادةنوال،**استراتجياتالأعمالفيشركاتالتامينالجزائريةفيظلانفتاحسوقالتامينبالجزائر**،رسالةماجستير،كليةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير،سطيف، 2006 ،ص 12-13 [↑](#footnote-ref-42)
42. بونشادةنوال،**مرجع سابق** ، ص 25 [↑](#footnote-ref-43)
43. بوشناقةاحمد**،صيرفةالتامينكتوجهحديثفيقطاعالتامين**إشارةحالةالجزائر،مجلةحوليات،جامعة بشار ،العدد 09 ، 2011 [↑](#footnote-ref-44)
44. [www.saa.dz](http://www.saa.dz) تاريخ الإطلاع 02/04/2020SAA من الموقع الإلكتروني لشركة [↑](#footnote-ref-45)
45. هادي تميمي مدخل إلى التدقيق الطبعة الثانية دار وائل للنشر الأردن 204 ص 20 [↑](#footnote-ref-46)
46. هادي تميمي مدخل الى التدقيق الطبعة الثانية دار وائل للنشر الاردن 204 ص 23 [↑](#footnote-ref-47)
47. احمد قايد نور الدين الدقيق المحاسبي الطبعة الأولى دار الإعصار العلمي الأردن 201ص 13 [↑](#footnote-ref-48)
48. خالد امين عبد الله التدقيق و الرقابة في البنوك الطبعة الأولى دار وائل الاردن 1998 ص 7 [↑](#footnote-ref-49)
49. هادي تميمي مرجع سابق ص 26 [↑](#footnote-ref-50)
50. حاتم محمد الشيشيني اساسيات المراجعة الطبعة الأولى دار المكتبة العصرية مصر 207 ص 24 [↑](#footnote-ref-51)
51. اشتبوى ادريس عبد السلام التدقيق والمعايير المعتمدة في الإجراءات دار النهضة العربية الطبعة الرابعة بيروت 1992 ص 14 [↑](#footnote-ref-52)
52. اشتبوى ادريس عبد السلام مرجع سابق ص 17 [↑](#footnote-ref-53)
53. اشتبوى ادريس عبد السلام مرجع سابق ص 21 [↑](#footnote-ref-54)
54. احمد حلمي جمعة تطور معايير التدقيق دار الصفاء للنشر و التوزيع الاردن 208 [↑](#footnote-ref-55)
55. احمد حلمي جمعة مرجع سبق ذكره ص 35 [↑](#footnote-ref-56)
56. جمعية المحاسبين الامريكية معايير التدقيق 2012 [↑](#footnote-ref-57)
57. عبد الله خالد امين مرجع سبق ذكره ص 02 [↑](#footnote-ref-58)
58. الفيومي محمد اصول التدقيق مصر 2005 ص 11 [↑](#footnote-ref-59)
59. فتحي رزق السوافيري و اخرون دراسة في التدقيق الداخلي دار الجامعة مصر 2003 ص 97 [↑](#footnote-ref-60)
60. فتحي رزق السوافيري و اخرون مرجع سبق ذكره ص 100 [↑](#footnote-ref-61)
61. فتحي رزق السوافيري و اخرون مرجع سبق ذكره ص102 [↑](#footnote-ref-62)
62. خالد امين عبد الله مرجع سبق ذكره ص 100 [↑](#footnote-ref-63)
63. توماس وليام و اخرون **المراجعة بين النظرية والتطبيق** تعريب حجاج احمد و اخرون دار المريخ الطبعة الاولى السعودية 1989 ص 16 [↑](#footnote-ref-64)
64. الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه يوم 01/06/2020www.trustpelastine.com [↑](#footnote-ref-65)
65. الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه يوم 01/06/2020www.trustpelastine.com [↑](#footnote-ref-66)
66. الإلكتروني تم الإطلاع عليه يوم 02/05/ 2020الموقعwww.cte.univ –setif.dz [↑](#footnote-ref-67)
67. TAAR : Trust Algériennes Assurance and Réassurance [↑](#footnote-ref-68)
68. Direction d’audit interne [↑](#footnote-ref-69)
69. إستبيان ملحق [↑](#footnote-ref-70)
70. ملحق 01 شكل تقرير مقدم من طرف المدقق الداخلي [↑](#footnote-ref-71)
71. **وثائق داخلية لمؤسسة ترست** [↑](#footnote-ref-72)